



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 25 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة المنعقدة

يوم الاثنين 25 يونيو 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

سيادتكم إثراء وذلك بإيجاد الحلول للانشغالات والمشاكل التي تتخبط فيها ولايتي يوميا وإن سمحتم سأسردها كما يأتي: - وجود بيوت قصديرية في مقر الولاية أمام مقر الدائرة بالذات الشيء الذي أضفى منظرا بدائيا على الولاية، كما توجد بيوت قصديرية أخرى بالمقر ذاته يواجه سكانها الخطر المحدق لوجودها تحت جسر الطريق السريع شرق - غرب.

- وجود عمارات يعيش سكانها العزلة منذ سنين خلت، بسبب انزلاق التربة وتطاير المياه القذرة في سمائها كأنها نوافير على طول 700 متر، فيضطر الأطفال المتمدرسون والنساء الحوامل والمرضى إلى قطع هذه المسافة -المحاذاة للمياه القذرة- مشيا على الأقدام، حتى أطلق على هذه المدينة إسم "قندهار" مع العلم أنها توجد بمقر الدائرة.

- وجود قرى يفصلها واد صغير عن مقر البلدية، يضطر سكانها إلى قطع مسافة 8 كلم للوصول إلى مقر البلدية، رغم أن الحل بسيط جدا يكمن في بناء معبر من أجل الوصول إلى بلدياتهم.

السيد الرئيس،

تعلمون أن محطة تيكجدة، محطة سياحية إلا أنها لم تحظ بال العناية اللازمة والكافية والدليل على ذلك وجود عمارات تم الشروع في بنائها سنة 1977 من أجل تأجير شققها للزوار والسواح، إلا أن بناها لم يستكمل بعد، إلى غاية هذا الوقت الذي نتحدث فيه، فكل ما فيها، ترك لرحمة الطبيعة، فمحطات المصاعد الهوائية معطلة منذ أمد بعيد، وكذا أرضية الترحلق على الثلج والشاليهات، كما لا ننسى "غابة الريش" المعروفة بأشجارها الباسقة والجميلة، فلو حظيت بالعناية الكافية بتعبيد

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة الخمسين (ليلا)

الرئيس : الجلسة مفتوحة، أحيل الكلمة إلى السيدة دليلة سعودي المولودة يعلاوي، فلتتفضل.

السيدة دليلة سعودي المولودة يعلاوي : السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

أزول فلاون.

لقد تطرق برنامج الحكومة إلى عدة محاور وميادين، وورد في مجمله شاملا وكاملا، إلا أننا نتمنى أن يطبق بحذافيره وفي الآجال المحددة حتى يستعيد المواطن الثقة التي ما لبثت أن تلاشت شيئا فشيئا.

السيد الرئيس،

تعد مهمتكم صعبة جدا، إلا أن حمل كل نائب لانشغال ولايته سيسلط الضوء على الأولويات ويمدكم بيد المساعدة للمضي قدما نحو مستقبل أفضل إن شاء الله تعالى.

السيد رئيس الحكومة،

لقد خص برنامج الحكومة ولاية البويرة، ضمن الجزء الثالث المتضمن تهيئة الإقليم في الصفحة 35 منه، إلا أننا نود من

هناك قرى ومدامر وحتى بلديات لم يتم إيصالها بالغاز الطبيعي والماء الصالح للشرب، فما يزال سكانها يقتنون المياه بمبلغ 800 دج للصهرج أضف إلى ذلك الطرق شبه المنعدمة مما يجعلها معزولة وتفتقر لأدنى متطلبات العيش البسيط.

في الأخير، ليست ولاية البويرة كلها مشاكل، لكن هذه أهمها.

أتمس من سيادتكم المحترمة وبكل إلحاح، أخذ بعين الاعتبار الانشغالات والمشاكل التي يتخبط فيها المواطن البويري، لأنها ولاية وقطب معروف بغناه وثوراته فرغم كونها أصبحت ولاية منذ أمد بعيد، إلا أنها لم تسير ركب الولايات الأخرى، شكرا على الإصغاء، ثانميرث.

الرئيس : شكرا للسيدة دليلة سعودي المولودة يعلاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معروف.

السيد أحمد معروف : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي نواب المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

ورد في برنامج الحكومة وفي الفصل المتعلق بالحكم الراشد مراجعة قانوني الولاية والبلدية وتقوية سلطة الوالي أو الجهاز التنفيذي وإصدار قانون أساسي للمنتخب.

تطرق كثير من المتدخلين إلى مشروع قانوني البلدية والولاية إلا أنه لا أحد أشار إلى القانون الأساسي للمنتخب الذي ورد في برنامج الحكومة لأول مرة، بينما سبق وأن تعهدت كل الحكومات التي عرضت برنامجها على المجالس في العهود السابقة، بإعادة النظر في مشروع قانوني البلدية والولاية، كما ألع كثير من المتدخلين على ضرورة مراجعتها، وأعتقد أن كثيرين منهم لم يراجعوا كلا القانونين، فهناك فرق بين الصلاحيات المتوفرة في قانون البلدية لصالح المجالس الشعبية

طرقها وتهيئة ملاعبها ووضع ألعاب للأطفال، لأكتفى سكان الولاية بتمضية عطلة نهاية الأسبوع هناك.

السيد الرئيس،

يسيل ينبوع من الماء العذب لا مثيل له في منظر خلاب يبهر الأنظار، إلا أنه للأسف الشديد السيد الرئيس، المسلك المؤدي إليه صعب جدا نظرا إلى تدهور حالة الطرقات، لذا أتمس من سيادتكم، من خلال سرد هذه الثروات السياحية، العمل من أجل العناية بها، فتكونون بذلك قد شجعتم السياحة من جهة واستحدثتم مناصب عمل للشباب البطال وذلك من خلال بناء مصنع لتعبئة المياه العذبة في قارورات من جهة أخرى، كما تزخر الولاية بالأواني الفخارية والزرايبي التي تضاهي نظيرتها في العالم، إلا أن اليد العاملة أو المتقنة لهذا العمل أو بالأحرى الحرفيين يفقدون الأمل لأنه لم يتم تشجيعهم لبناء ورشات لذات الغرض أو مدهم بمحلات للمضي قدما بصناعاتهم.

بالنسبة إلى قطاع الصحة، فهو الآخر شبه منعدم رغم إلحاحكم وإلحاح رئيس الجمهورية على ضرورة الاعتناء بالصحة الجوية، فهذا هي قاعات للعلاج بمستلزماتها الضرورية حولت إلى مقر للحرس البلدي ولا شك أن الظروف الأمنية تطلبت ذلك، لكن يتوجب بناء قاعات علاج أخرى لتعويض القاعات المحولة، أو بناء مقرات لاثقة للحرس البلدي الذين يعملون بروح وطنية عالية لاستتباب الأمن.

السيد الرئيس،

يعاني شباب ولاية البويرة البطالة لانعدام أي مشروع عام أو خاص من شأنه امتصاصها كما يعانون أيضا التهميش نظرا إلى غياب الملاعب الجوية والنوادي الترفيهية، كما يعرف المسبح نصف الأولمبي عطلا معظم الوقت لعدم تسديد فاتورات الغاز والكهرباء مما يحرمهم من الترفيه عن أنفسهم.

السيد الرئيس،

يجب ألا ننسى ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتعدى منحهم مبلغ 1000 دينار جزائري، فنلتمس من سيادتكم وبكل إلحاح رفع هذه المنحة، التي لا تكفي أن تكون أجرة ركوب سيارة للوصول إلى مكان ما، كما نطالب بمدهم بمحل مجاني لجمعيتهم.

يقصى من القائمة كل من يفوق راتبه الشهري هذا المبلغ، لكن السؤال المطروح ماهو المقياس الذي استند إليه لتحديد هذا الأجر الشهري؟ المقياس هو الأجر القاعدي في تلك الفترة مضروب في 2، أي اعتمد ضعف الأجر القاعدي الذي كان في تلك الفترة محددًا بمبلغ 6 آلاف إلى 8 آلاف دج أما اليوم فالأجر القاعدي المضمون يبلغ 12 ألف دينار، فالمفروض -على الأقل- أن يرتفع الأجر المحدد والمقدر بمبلغ (12 ألف دينار) إلى مبلغ 24 ألف دينار، يجب مراجعة هذه التعليمات بسرعة، فإذا كان المرسوم في حد ذاته يتطلب تحضيرًا ووقتًا كافيًا، فأظن أن التعليمات...

الرئيس : شكر السيد أحمد معروف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مغارية.

السيد محمد مغارية : شكر السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أصحابه ومن ولاة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء ومساعديهم،

السادة والسيدات النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد رئيس الحكومة،

سجلت بعد القراءة المتأنية والمستفيضة لبرنامج حكومتكم الملاحظات الآتية :

- إن هذا البرنامج هو نفسه البرنامج السابق مع بعض التحويرات والتنقيحات التي أملتتها الممارسة والآجال المحددة لعمل الحكومة،

- التراكمية والاستمرارية في تنفيذ المشاريع،

- صياغة هذا البرنامج هذه المرة بشكل مندمج غير قطاعي خلافا لما سارت عليه العادة،

- تميز البرنامج بإدخال مفردات ذات طابع التخطيط الاستراتيجي كالرؤية الشاملة والآفاق المتوسطة والطويلة والمتابعة والتقييم والمراجعة.

- تعزيز النظام الإعلامي الإحصائي،

الولائية وقانون البلدية، فقانون الولاية يجعل من المجلس الشعبي الولائي مجرد مصلحة تابعة للولاية لكن بأقل صلاحيات فكل أعمال المجلس الشعبي الولائي عبارة عن توصيات واقتراحات وتقديم آراء، وتقديم تصورات، لكنها غير ملزمة للهيئات التنفيذية، كما أنه لا توجد مادة ملزمة ماعدا في بعض المداومات المتعلقة خصوصا بميزانية الولاية، وبقية المواد الأخرى غير ملزمة نهائيا للتنفيذ، في حين يمنح قانون البلدية مجموعة كبيرة من الصلاحيات سواء لرئيس البلدية بصفته الهيئة التنفيذية أو للمجلس الشعبي الولائي، لكن ما يعيب هذا القانون أنه أفرغ من محتواه بسبب التعليمات والناشير الوزارية، فالتعليمات غالبا ما تكون شفوية أو كتابية وكذا التدخلات غير المحدودة للصياغة على أعمال المجلس الشعبي البلدي وتوجيهاته، وما أراه أن العيب لا يكمن حاليا في قانون البلدية بحد ذاته، بل في الممارسات التي تفرض على المجالس الشعبية البلدية، فحينما نطالب بمنح صلاحيات واسعة للمجلس الشعبي البلدي، فهل تكون مقرونة بإمكانات أو تبقى مجرد صلاحيات؟ فإذا لم تكن مقرونة بتوفير إمكانات ووسائل فهي مجرد عقوبة لهذه المجالس بمعنى إذا منحت صلاحيات وجب أن تقرر بتوفير إمكانات وإلا كانت عديمة الجدوى.

فيما يتعلق بالنصوص، تحدث كثيرون عن السكن وتوزيعه وسمعت كثيرا ممن تحدثوا عما يسمى "قانون توزيع السكن" أقول لا يوجد قانون خاص بتوزيع السكن وإنما يوجد وثيقتين أساسيتين يعتمد عليهما في توزيعه.

الوثيقة الأولى وهي المرسوم التنفيذي الذي صدر في سنة 1998 وتم تعديله في سبتمبر سنة 2004 ولم يمس هذا التعديل مضمون هذا المرسوم وجوهره لكنه مس الجانب الشكلي فقط حيث حول صلاحيات لجنة التوزيع من المجلس الشعبي البلدي إلى لجنة الدائرة، وأبقى على الوضعية كما كانت عليه سابقا بمعنى أن التعديل مس الجانب الشكلي دون المضمون.

ثاني وثيقة معتمدة وأغلب ضحاياها -للأسف- المواطنون والعمال وهي عبارة عن تعليمة وزارية مدتها 10 سنوات، اعتمد فيها على عملية التنقيط -المعتمدة حاليا- التي حددت مبلغ 12 ألف دينار كحد أقصى للراتب الشهري للموظف وبموجبه

في الانتخابات التشريعية الفارطة، التي اتسمت بنوع من التردد والتلكؤ والتذبذب وخشينا حينها أن ينحو منحى المسار الديمقراطي بعدما بدا عليه - سابقا - شيء من التطور والاستقرار النسبي ولهذا نلح على استدراك وتدارك هذا التفريط في الاستحقاقات القادمة خدمة للمواطن وللمصالح العليا للوطن. وتخوفي هذا - السيد رئيس الحكومة - أحسبه مشروعا وإنما في حركة مجتمع السلم إذ نثمن الإصلاحات الواردة في برنامج حكومتكم الخاص بالإدارة من خلال تجديد وتحديث التسيير المحلي وتحسينه إن على مستوى تعديل قانوني البلدية والولاية المرتقبان وكذا تكوين الولاية ورؤساء الدوائر والمنتخبين المحليين والمسؤولين عامة، انتهاء بعصرنة الإدارة من خلال سياسة إعادة تأهيل الوظيف العمومي، فإننا نلمس في الوقت ذاته غيابا تاما أو حتى مجرد التفتاة إلى صلاحيات المجالس المحلية الشيء الذي يتنافى كليا مع أعراف وتقاليد الديمقراطية المحلية وقواعدها. وكما يقول أهل الاختصاص إن الديمقراطية المحلية والتي رأسها المجالس المحلية هي أرضية كل إقلاع تنموي حقيقي وطني، الشيء الذي ما فتئ فخامة رئيس الجمهورية يركز عليه ويؤكد ويقرره في كل خطاباته الموجهة للأمة بمنحه الأولوية القصوى في مسار التنمية الوطنية، ولهذا نرى في حركة مجتمع السلم أنه لا بأس أن تعزز صلاحيات الإدارة المحلية لكن ليس على حساب المجالس المنتخبة ويقتضي العدل والإنصاف السياسي التوازن والتكامل بينهما في حدود الاحتفاظ باستقلال كل جهة، ولا يخفى أن صلاحيات الإدارة المحلية تكمن في تنفيذ إجراءات وآليات الرقابة والسهر على إقامة العدل بين المواطنين وترسيخ دولة القانون وتعزيزها، وتقريب الإدارة من المواطن ومحاربة كل ما من شأنه أن يحول بين الحاكم والمحكوم في الاقتراب لتقديم الخدمة، ولا يفوتني وأنا أتحدث عن الديمقراطية المحلية أن ألفت نظر الحكومة الموقرة أن تعيد الاعتبار للمجتمع المدني ولكن قبل هذا لا بد أن نمر بعملية تطهير نميز فيها بين المجتمع المدني المفيد...

الرئيس : شكرا للسيد محمد مغارية، وأحيل الكلمة إلى السيد رفيق حساني.

السيد رفيق حساني : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة،

- مراجعة منظومة الميزانية من خلال قاعدة جديدة تعتمد هذه المرة على البرامج لا على المصاريف فحسب،
- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني وفق نظرة القانون العضوي الناظم لقوانين المالية،
- إعادة تنظيم اللجنة الوطنية للصفقات العمومية،
- توسيع مجال تدخل المفتشية العامة للمالية،
- إعادة نشر القطاع العمومي في النشاطات الاستراتيجية.

إضافة إلى الملاحظات السابقة الذكر فإن هذا البرنامج تميز باعتداده المخططات والقوانين التوجيهية في المنشآت الأساسية في مجال الأشغال العمومية والفلاحة والتكوين المهني وتهيئة الإقليم، والأمر كذلك بالنسبة إلى الخارطة الجديدة في مجال الصحة، وهذا كله مهد الطريق في الاتجاه الصحيح نحو إرساء قواعد علمية وعصرية للتنمية المستدامة خاصة إذا ما توفرت الإرادة السياسية المسؤولة والتزم من يعنيه الأمر بالصرامة في المتابعة والمراقبة وواجبية النتائج.

السيد رئيس الحكومة،

إن الوفرة المالية التي حبا الله بها الشعب الجزائري لتستوجب من الجميع وعلى رأسهم من أسند إليهم الأمر، أن يصونوا المال العام من عبث العابثين وفساد الفاسدين ويتطلب ذلك اغتنام الفرصة التاريخية لهذه الطفرة المالية لبناء اقتصاد قوي قادر على استحداث الثروة التي ستكون على المديين المتوسط والبعيد، القاعدة الصلبة للإقلاع التنموي الحقيقي لما بعد المحروقات إن شاء الله.

إن هذه الوفرة المالية لا تكفي وحدها ما لم تستكمل إجراءات استتباب الأمن واسترجاع السلم واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اقتناعنا أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية قد أتى أكله وثماره ولا ينكر هذا إلا جاحد وكذا من قبله قانونا الوثام المدني والرحمة.

السيد رئيس الحكومة،

إن الظروف السالفة الذكر مجتمعة مواتية لترسيخ دعائم التعددية السياسية والمسار الديمقراطي في الجزائر لبناء دولة قوية مهابة الجانب في الداخل والخارج، الشيء الذي لم نلمسه

- تخفيض أسعار النقل خاصة النقل الجوي، مثلا يبلغ سعر الرحلة ما بين باريس والجزائر لعائلة مكونة من 6 أشخاص حوالي 3 آلاف أورو.

أما بالنسبة إلى عائلة تونسية أو مغربية فيبلغ سعر الرحلة نفسها 1200 أورو تقريبا. فالقضية قضية سياسية واقتصادية ويكمن الحل في إجراء دراسات وتوفير إمكانيات، كإنشاء شركات من نوع "شارتر" أو ما يسمى "اللوكوست"، وهذا يتطلب فتح أجواء الرحلات الجوية للمنافسة.

- إنشاء بنك جزائري بالخارج، وهذا مرتبط بإصلاح الجهاز البنكي الجزائري واستعادة الثقة في هذا القطاع المنكوب والملغم بسوء التسيير وكذا الرشوة التي كانت سبب الفضائح المتكررة.

- إنشاء تعاونيات من أجل التضامن في الأوقات الصعبة.
- إرجاع الجثث إلى أرض الوطن يعد مشكلا كبيرا للعائلات المهاجرة.

- إعادة النظر في توزيع القنصليات حسب الكثافة السكانية وإنشاء قنصليات أخرى في مناطق مثل "روون" "فرساي".
"بارينييو" ... الخ.

- نطالب بمجانبة المصادقة على نسخ الوثائق في القنصليات. فعلى سبيل المثال يبلغ ثمن المصادقة على ورقة واحدة مبلغ 4 أورو.

السيد رئيس الحكومة،
كيف تفسرون أن الطابع الضريبي الملتصق في جواز السفر يبلغ ثمنه ألفا دينار وجاليتنا تدفع مقابل ذلك مبلغ 60 أورو في القنصلية؟! كما نطالب بمطالب أخرى أهمها ما يأتي :
- تسهيل استثمار رجال الأعمال في الجزائر وهم كثيرون. هذه المطالب مرتبطة بالإصلاحات الضرورية في الجزائر في جميع القطاعات. مع العلم أن فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين تعيش في الخارج. فمشاكلها تستحق المناقشة في المجلس الشعبي الوطني في أقرب وقت ممكن وهذا ما يقترحه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.
وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد حساني رفيق، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بلعطار.

سيداتى وساداتى أعضاء الحكومة،
زميلاتى وزملايى النواب،
أزول فلاون.

تنأسف جاليتنا كثيرا عندما تطالع برنامج الحكومة، مثلما يتأسف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وتأسف بدورى بصفتي ممثلا لهذه الجالية.

حقيقة هذه هي المرة الأولى التي يخصص فصل قصير جدا في برنامج الحكومة للجالية، خصصت أربعة أسطر وهذا دليل على عدم الاهتمام بها.

هذه الجالية، التي أدت دورا هاما في تاريخ الجزائر خصوصا في الحركة الوطنية أثناء الثورة التحريرية، وكذا بعد الاستقلال في تنمية البلاد.

وكانت موجودة في جميع الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والحركات الديمقراطية، كما كانت متضامنة مع الشعب الجزائري في الأوقات الصعبة التي مر بها، وها هي اليوم تؤدي دورا في تنمية الاقتصاد الوطني كجسر بين الشمال والجنوب.

السيد الرئيس،
يعتبر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الحزب الأول الذي طالب بتمثيل مباشر للمهاجرين في البرلمان وإنشاء وزارة تعنى بالهجرة، لكن اليوم تطرح أسئلة كثيرة: لماذا هذا الإهمال الذي يطال جاليتنا؟

- أيكفي أربعة ممثلين للجالية المقيمة بفرنسا المقدر عددها بمليون جزائري؟
- كيف يفسر إدراج مشاكل الجالية في البند المخصص للشؤون الخارجية؟ هل تعتبر قضية خارجية؟ غريب..
- كيف يفسر عدم تعيين وزير مكلف بالهجرة منذ ثلاث سنوات؟

فهذه الجالية لها واجبات كما لها أيضا حقوق. فالمطالب كثيرة والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان دائما يرافقها. نذكر منها ما يأتي :

يهدف التعديل إلى تشجيع مبادرات المنتخبين ومنحهم الوسائل المالية الكفيلة بتحقيقها وذلك عن طريق إصلاح المالية المحلية ونظام تخصيص الموارد.

3- نثمن سياسة الحكومة فيما يخص تحسين تسيير الموارد المالية العمومية وذلك عن طريق عصنة منظومة الميزانية والمحاسبة العمومية وتعزيز الرقابة لاسيما دعم أجهزة المفتشية العامة غير أنه لتفعيل الرقابة الداخلية نقتراح إنشاء خلايا للتدقيق الداخلي لدى الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

4- رغم تأكيد ترقية الموارد البشرية وتثمينها من خلال التكوين والتأهيل، إلا أننا نلاحظ إغفال الجانب التحفيزي الذي يضمن استقرار الإطارات داخل عجلة الاقتصاد الوطني من خلال أجور تتطابق وكفاءاتها واحترافيتها تجنباً لاستثمارها واستغلالها من قبل الغير، وبذلك نكون قد منحنا النخبة الوطنية حقها.

5 - فيما يخص تحسين رصيد الموارد، فقد ورد في برنامج الحكومة عصنة الإدارة الجبائية التي تمر عبر تخفيض مختلف الرسوم وتبسيط الإجراءات، غير أنه تغاضى عن التخفيض الضريبي الذي يعد وسيلة إضافية لتحسين القدرة الشرائية التي تدعم بدورها النمو دون رفع تكلفة العمل والتي من شأنها زيادة اختلال التوازن المالي وإضعاف مستوى التنافسية وفي هذا السياق، فإن تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي على أرباح الأسهم قد يشجع على تطوير السوق المالية وذلك بتحفيز الاستثمار عن طريق القيم المنقولة وكذا إيجاد نمط جديد في تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب الطرق التمويلية الأخرى غير المصرفية في إطار إصلاح المنظومة المالية والمصرفية، شكراً على إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكراً للسيد محمد بلعطار، وأحيل الكلمة إلى السيدة زبيدة خرياش.

السيدة زبيدة خرياش : شكراً،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

السيد محمد بلعطار : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي النواب،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ قبل كل شيء السيد رئيس الحكومة بمناسبة تجديد الثقة فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية وكذا الطاقم الحكومي الذي نتمنى له التوفيق والسداد في مهامه.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتقدم بشكري لسكان ولاية ميلة على الثقة التي منحوها إيانا، في انتخابهم لقائمة جبهة التحرير الوطني.

سأتناول فيما يأتي بعض محاور برنامج الحكومة بشكل مختصر. مؤكداً على بعض النقاط بغية إثرائها وتثمينها.

1 - إن تأكيد برنامج الحكومة على مجموعة من الإصلاحات تمس أغلب القطاعات لدليل واضح على إنهاء سياسة التردد التي كانت عاملاً مثبطاً للمسيرة الإصلاحية التي أثرت سلباً في التنمية عموماً وعليه، فإننا نثمن هذا المسعى وندعو بالإسراع في تطبيق الإصلاحات كونها الطريق الأنجع لتحقيق التنمية الشاملة والنمو الدائم الضامنين لامتصاص البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

إن النتائج التي حققتها بعض القطاعات بعد تطبيقها للإصلاحات والتي يمكن إحصاؤها وملاحظتها لخير دليل على ذلك. فعلى سبيل المثال لا الحصر، الإصلاحات التي شهدتها قطاع البريد والتي مكنتنا من تحقيق نقلة نوعية وكمية في الخدمات من خلال عصنة شبكة البريد والاتصالات واستحداث مناصب عمل جديدة ورفع مستوى الموارد المدفوعة لخزينة الدولة.

2 - نحیی مبادرة الحكومة فيما يخص تعديل قانوني الولاية والبلدية ولا نرى في توطيد سلطة الوالي على الهياكل غير المركزية، أوكد هذه الجملة أي غير المنتخبين، تقليصاً لصلاحيات المنتخبين في المجالس البلدية والولائية بل العكس

الحلوب وتزويد السوق بالحليب الكامل وخرقوا الاتفاق واستوردوا غبرة الحليب التي أسهمت مؤخرا في تعقيد أزمة الحليب بسبب مضاربة هؤلاء الخواص؟

السيد الرئيس،

لماذا خصصت ملبنة بني تامو (بالبلدية) وبيعت لصومام "لاكثاليس" بقيمة رمزية تعادل مبلغ 93 مليار سنتيم رغم أنها حققت أرباحا فاقت مبلغ 3,5 مليار سنتيم خلال الثلاثي الأول من سنة 2007؟ يجب رفع الخصخصة عن هذه الملبنة.

أما عن المستثمرات الفلاحية، والتي تطرقت من خلال برنامجكم إلى تنميتها ومساعدتها، فقد عرفت ضغطا وخنقا شديدين، أديا بالفلاحين إلى العجز عن مواصلة نشاطهم الفلاحي، مما دفعهم إلى التخلي عن هذه المستثمرات أو بيعها لأصحاب المال، وذلك في إطار التصفية والتوجيه.

وهذه صرخة من مستفيدي مشنلة بن عمر بالطارف التي أسهمت في تزويد الفلاحين بالولاية والولايات المجاورة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية خلال الموسمين (2004/2005) و(2005/2006)، فقد واجهوا عراقيل فيما يخص أخذ استحقاقاتهم إلى يومنا هذا من قبل بنك التنمية الريفية، والقرض الجهوي للتعاون الريفي.

السيد الرئيس،

عند توجيه استغلال الأراضي الفلاحية عن طريق عقود الاستثمار كما ورد في مشروع البرنامج: من المؤهل أو من المنتفع من استغلال هذه الأراضي؟ وهنا يبقى السؤال مطروحا.

إن خصخصة الأراضي الفلاحية المؤممة غداة الاستقلال يتنافى مع الدستور ويمثل خطرا على تكامل التراب الوطني وسيادته.

السيد الرئيس،

يجب الحفاظ واسترجاع كل الأراضي الفلاحية العمومية التي حولت سنة 1995 لمشاريع عقارية وللبناء الفوضوي إلى أصحابها في إطار تعاونيات.

تطرقت زميلتي يمينة غول المولودة "عناي" إلى مشكل مرور الطريق السيارة شرق - غرب عبر حديقة "القالة" نشاطر في حزب العمال الانشغال المتعلق بالبيئة وحماتها، لكن لا يمكن للخسارة المالية أن تكون مبررا، لهذا نتساءل: كيف تنوون - السيد رئيس الحكومة - إيجاد حل لهذه المشكلة؟

السيد الرئيس،

بعد المأساة الوطنية التي شردت العديد من الفلاحين جاء اقتصاد البازار، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبني على الكوطات لتضييق الخناق على الإنتاج الفلاحي رغم المبالغ الضخمة التي ضختها الدولة لدعمه وذلك عبر إغراق السوق بالبضائع الأجنبية ومن الأمثلة الحية على ذلك :
1- اتفق أصحاب المصانع مع الفلاحين على شراء منتج الطماطم بمبلغ 7 دج للكيلو غرام لكن مع انفتاح السوق لجؤوا إلى استيراد هذه المادة من الصين في صهاريج بمبلغ دينارين للكيلو غرام. فكانت خسارة الفلاح بالطبع تقدر بمبلغ 5 دج للكيلو غرام الواحد مما أدى إلى احتجاج الفلاحين برميها في الطرقات، وعدم غرسها مستقبلا.

كما انعكس ذلك سلبا على 600 ألف عامل موسمي.

2- مجمعات الرياض، التي لم تقم باستيراد بذور القمح لسد العجز ورفضت تخزين محصول الفلاحين بحجة عدم قدرة المخازن على التخزين. وقامت بكرائها للخواص الذين أنشؤوا المطاحن الخاصة والتي انتشرت وأسهمت في الوضعية المزرية التي تعيشها هذه المجمعات.

السيد الرئيس،

لقد اقترحتم في برنامجكم إنشاء ديوان وطني مهني للحليب، نشمن هذا، باعتبارها مادة استراتيجية تستحق العناية والدعم الكامل من الدولة.

فللحليب مقاييس يجب ألا نتلاعب بها لأنها تمس بصحة المواطن عامة والأطفال خاصة.

وهنا أطرح السؤال بخصوص الإجراءات المتخذة في حق الخواص الذين عقدوا اتفاقا مع وزارة الفلاحة لاستيراد الأبقار

السيد الرئيس،

ومن أجل إصلاح زراعي حقيقي نرى في حزب العمال أن على الدولة تقديم ما يأتي :

- تسهيلات للفلاحين على شكل قروض دون فوائد على المدى الطويل ومراقبتهم.
- توفير كل وسائل الإنتاج من مياه السقي والكهرباء والبذور والأسمدة والبترين والمازوت وبأسعار مدعمة.
- إعادة توطين معاهد الفلاحة مع مراعاة خصوصيات الولايات.
- إعادة فتح مؤسسات صنع العتاد الفلاحي.
- توفير السكن الريفي والطرق الريفية من أجل استقرار الفلاحين.
- إرساء نظام المعادلة فيما يخص نقل المنتج الفلاحي.
- عدم مواصلة برنامج عمل القطاع المنبثق عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير اسمحوا لي بنقل بعض انشغالات المواطنين والعمال:

السيد الرئيس، يوجه ممثلو عمال شركة المواد المشتقة للوسط الفرع الصناعي للإسمنت بمفتاح نداء على جناح السرعة قصد التدخل لدى مسؤولي شركة تسيير المساهمات للبناء و مواد البناء من أجل استيراد وتموين مصنعهم بالمادة الأولية التي هي على وشك النفاذ بعد شهر يوليو وإن مخزونها لا يغطي الطلبات، وإن هذا التماطل في الاستيراد يخفي أهدافا غير معلنة القصد ترعب عمال المصنع البالغ عددهم 500 عامل من هاجس الإغلاق، علما أن المصنع يحقق فوائدا صافية تقدر بمبلغ يتراوح ما بين 13 إلى 14 مليار سنتيم ومجهز بكافة التكنولوجيات الوقائية للمحيط ولصحة العمال.

وهذه صرخة أخرى من مواطني بلدية "بريان" بولاية غرداية، الذين يعانون أشنع صور التفرقة إذ لا يعقل أن يحرم مواطنو البلدية من العمل في حاسي الرمل بحجة عدم إقامتهم بتراب ولاية الأغواط أين توجد المديرية! أليس هذا ضريا ...

الرئيس : شكرا السيدة زبيدة خرياش، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد ضيف، فليفضل.

السيد محمد ضيف : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

نهنيء بداية السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته الموقرة على تجديد الثقة الغالية فيكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية ونسأل الله أن يوفقهم في أداء هذه المهمة الثقيلة.

السيد الرئيس،

تناقش اليوم مشروع برنامج الحكومة منطلقين من تأييدنا المطلق لاستراتيجية التجديد الوطني التي يتضمنها برنامج رئيس الجمهورية، ووفاء لإرادة شعبنا الذي زكى هذا البرنامج بالأغلبية الساحقة والتزاما منا بتعهداتنا تجاه الشعب الجزائري الذي منحنا ثقته، هذه الثقة التي حملتنا في حزب جبهة التحرير الوطني مسؤولية تجعلنا ننكر الذات ونعمل في صمت ولا نزايد على أحد رغم أننا أحق وأقدر ولا نقبل أيضا أن يزايد علينا، ولا نمارس التهريج السياسي بل نمقته ولا نأبه لتغريد خارج السرب.

يتميز برنامج الحكومة هذه المرة بالشمولية والرصانة والوضوح والواقعية والأهم هو انسجامه الكلي مع برنامج رئيس الجمهورية، كما يتميز بكونه محددا بأجال.

وزاد من إيجابية هذا البرنامج العرض الوافي والطريقة التي قدم بها، حيث شملت باتقان الإنجازات التي تحققت واعتماده على الإحصائيات والأرقام في تقديم ما أنجزته الحكومة كخلفية لتقديم ما تنوي القيام به لغاية سنة 2009 والآفاق المستقبلية لكل قطاع.

إننا إذ نعبر لكم السيد رئيس الحكومة، عن تأييدنا وتزكيتنا لهذا البرنامج فإننا نعاهدكم على بذل قصارى جهودنا تشريعا ورقابة وكلنا حرص على التعاون والتنسيق بين المؤسسة التشريعية والحكومة لتجسيد رسالة الأمل التي عبرتم عنها من خلال هذا البرنامج في أرض الواقع.

دائما في إطار إثراء برنامج الحكومة، اسمحوا لي السيد الرئيس باعتباري نائبا عن ولاية ورقلة التي شرفني مواطنوها بثقتهم أن أقدم بعض الانشغالات التي تبدو محلية لكنني أرى أنها ذات بعد استراتيجي جهوي ووطني :

يتعلق الانشغال الأول بإنشاء كلية العلوم الطبية بجامعة ورقلة وتحويل مستشفى بوضيف إلى مستشفى جامعي ، فنظرا إلى التطور المذهل الذي عرفته جامعة ورقلة تعدادا وتأطيرا وهياكل وتخصصات ، أن الأوان أن يتوج ذلك بفتح تخصص الطب خدمة لأبناء منطقة الجنوب الشرقي كما أن الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في مجال الصحة جعلت من ولاية ورقلة قطبا جهويا من حيث الهياكل الصحية الأمر الذي يؤهلها لتحويل مستشفى بوضيف إلى مستشفى جامعي يقدم رعاية صحية نوعية لكل سكان الجنوب الشرقي ويكون الأطباء لتغطية حاجات المنطقة.

يتعلق الانشغال الثاني بتدوير ولايات الواحات بالسكك الحديدية نظرا إلى الأقطاب الاقتصادية التي تزخر بها ولايات ورقلة وغرداية والأغواط وأهمية وسائل النقل في أي تطور وتقدم وتشجيعا للاستثمار وتجنبنا لهدر إمكانات كبيرة اقتصاديا في الاعتماد على النقل البري في تموين تلك الأقطاب الاقتصادية بالمعدات والبضائع وحفاظا على الأرواح والممتلكات جراء حوادث الطرقات الناتجة في غالبها في الشاحنات.

نرى ضرورة منح أهمية لمشروع تدوير ولايات الواحات بالسكك الحديدية وربط الشبكة الوطنية الشرقية بالوسطى والغربية بإيصال الخط من تڤرت إلى ولاية الجلفة مرورا بحاسي مسعود وولايات ورقلة وغرداية والأغواط وإدراج هذا المشروع ضمن المخطط الوطني للسكك الحديدية وعدم الاكتفاء بربط تڤرت بحاسي مسعود، فهذا المشروع الكبير في نظرنا لا يقل أهمية عن مشروع الطريق السيار شرق - غرب.

يتعلق الانشغال الثالث بتسعيرة الكهرباء في مناطق الجنوب : سيدي، استبشرنا خيرا بإعلانكم أثناء تقديم برنامج الحكومة عن تكفل الحكومة بتخفيف تسعيرة الكهرباء لفائدة فلاحي وسكان الجنوب نظرا إلى المعاناة التي يعيشها المواطن هناك في فصل الصيف.

وإثراء لهذا البرنامج أقتصر ، سيدي، على ثلاث نقاط أساسية: تتعلق النقطة الأولى بتعديل قانوني البلدية والولاية : لا شك أن هناك اتفاقا وطنيا على ضرورة تعديل هذين القانونين نظرا إلى النقائص والاختلالات التي أظهرها الواقع المعيش في الميدان وإذا كان لا بد من الإسراع في هذا التعديل، فإنه لا بد من التمعن والتفكير مليا أثناء إعداد مشرعي هذين القانونين في ضرورة إيجاد توليفة تزواج بين تعزيز سلطة الدولة من خلال تكفل الوالي وربما رئيس الدائرة بملفات التنمية من جهة وبين الدور الهام للمجالس المنتخبة المحلية وتقويتها للتكفل بالانشغالات المواطنين من جهة أخرى، وذلك بتحديد الصلاحيات وإعداد القوانين الأساسية لمختلف الفاعلين وبرنامج تكوين يسمح بالوصول للأداء الحسن والتسيير العقلاني.

هذه التوليفة من شأنها القضاء على الجدل وعلى ثنائية إدارة منتخبين ومن ثم نتحدث عن جماعات محلية قوية ومنسجمة وقادرة على إحداث تنمية محلية مستدامة وتجسيد البرامج .

تتعلق النقطة الثانية بسياسة ترقية الاستثمار :

إننا نشمن باعتزاز هذه السياسة خاصة منذ السداسي الثاني لسنة 2006، حيث بدأت هذه السياسة تأتي أكلها ومن هنا فإننا ندعو الحكومة إلى المضي قدما في سياسة ترقية الاستثمار المنتج الذي يحدث الثروة ومناصب الشغل، سياسة تقوم فيها الدولة بضمان إزالة العراقيل البيروقراطية وحل إشكاليات العقار الاقتصادي وتقديم التحفيزات الممكنة وفي الجهة المقابلة مطالبة المستثمرين بإدخال مداخل لخزينة الدولة وإحداث مناصب الشغل والتركيز على نوعية السلع والخدمات المنتجة.

تتعلق النقطة الثالثة بإصلاح المنظومة المصرفية :

أقول باختصار لا يمكن الحديث عن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تماما وترقية الاستثمار دون النجاح في إصلاح شامل وناجح لمنظومتنا المصرفية باعتبارها الحلقة الأضعف في اقتصادنا.

فالتحدي الأساسي هو أن تصبح المشاريع والاستثمارات تمويل من قبل البنوك بدل الخزينة وهذا يتطلب تكييف مؤسساتنا البنكية وعصرنتها.

الجزائر من أكبر الدول المستوردة لهذه المادة، حيث تم استيراد نسبة هامة من الصادرات، إلا أن أهم المشاكل التي يعانيها هذا المنتج هي البذور لأن سبب محدودية الإنتاج من حيث المردودية وفي أكثر من منطقة، يعود إلى عدم صلاحية البذور أو عدم ملائمتها للمناخ. وعليه، ومن أجل تطوير مردودية هذا المحصول الاستراتيجي يجب على الدولة معالجة هذا المشكل جذريا وبطريقة منهجية ومدروسة، حيث أن الجزائر وفي السنوات السابقة وفي مناطق عديدة كانت تعرف بأنواع، تعتبر من أجود الفصائل كالهذبة مثلا وكانت البذور متوفرة محليا رغم بدائية الوسائل، وعليه فإنه من الأهمية بمكان، أن يولي برنامج الحكومة الموقرة اهتماما خاصا للبحث عن أنجع الطرق لتوفير نوعية جيدة من البذور وذلك من خلال تشجيع العاملين بالقطاع والمهتمين بتوفير البذور عن طريق التحفيز واستغلال كافة الطاقات الوطنية العلمية المتخصصة في البحث والحرص على مراقبة نوعية البذور المستوردة، الأصناف، وتوفير شروط التخزين، والاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال من أجل جلب التقنيات الخاصة بتجويد البذور إلى أقصى حد والبحث عن نظام شراكة حقيقية مبنية على المنفعة المشتركة مع دول أجنبية أو الأخذ بنماذج دول نجحت في هذا المجال مثل العربية السعودية.

وبخصوص زراعة الأشجار المثمرة التي تعتبر ذات نوعية وجودة في الجزائر، فهذا يعد تحفيزا قويا ودافعا للاعتناء بها من خلال تدابير عدة، نذكر منها :

- إجراء حملات توعية، واستطلاع للوقاية من الأمراض التي تهدد هذا المنتج وإحصاء الأشجار قليلة المردودية من أجل معالجتها أو تعويضها في مستوى الحقول.

بالنسبة إلى الثروة الحيوانية: أود أن أركز على ضرورة إقحام مصالح الأمن في تكثيف الجهود من أجل الحد من ظاهرة التهريب الحدودي،

إن الحديث عن عالم الفلاحة ومشاكله بولاية أم البواقي المجاهدة وغيرها من ولايات الوطن، يجرنا إلى الحديث عن مشكل قديم وجديد في آن واحد والمطالب الملحة بضرورة تسوية وضعية ما تسمى "بالأراضي البلدية" من خلال تسوية العقود الإدارية.

فإننا إذ نشتم هذه النية وهذه الإرادة الحسنة فإننا نوصي بالإسراع في إيجاد صيغة للتخفيف الفعلي من فاتورة الكهرباء لرفع الغبن عن المواطن نظرا إلى خصوصية منطقة الجنوب في فصل الصيف.

يتعلق الانشغال الرابع : بوضعية التشغيل في ولاية ورقلة فرغم أن الولاية ...

الرئيس : شكرا السيد محمد ضيف، وأحيل الكلمة إلى السيد زهر حمادو، فليتفضل.

السيد زهر حمادو : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم وبعد.

بداية، وقبل كل شيء أهنيء السيد الرئيس على الثقة التي حظي بها من قبل إخواني النواب، كما أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي حظوا بها من قبل السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

أود ونحن نناقش مشروع برنامج الحكومة الموقرة أن أستند في مداخلتني المتواضعة هذه، إلى مبدأ راقى المعاني وسامي الأبعاد، مبدأ كثيرا ما شدد عليه فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وأعني بذلك ترشيد الإنفاق العام بما يتماشى وخصوصيات كل منطقة وكل ولاية من الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

- في ميدان الفلاحة : لم يتطرق برنامجكم بشكل دقيق، في الجزء الخاص بقطاع الفلاحة، إلى مشكل رئيسي ومحوري ألا وهو ترقية المنتوجات الفلاحية، ولا سيما إنتاج الحبوب مثل القمح، هذه المادة التي تعتبر استراتيجية بدرجة كبيرة، ورغم أن

- إعادة النظر في القانون رقم 87-19 الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، والذي كان سببا في نشوب النزاعات بين المستفيدين جماعيا، وهو الذي كان يشكل حاجزا بينهم وبين استفادتهم من الدعم الفلاحي، الذي وفرته الدولة، وبناء على ذلك نقترح حل هذه المستثمرات الجماعية وتحويلها إلى استفادات فردية من خلال تخفيض نسبة حصص الأراضي لكل مستفيد، كما نقترح إيجاد صيغة مثلى لاستغلال الأراضي غير المخصصة.

السيد رئيس الحكومة،

التنمية البشرية : فيما يخص إصلاحات التعليم العالي، تم التطرق إلى عدة جوانب بيداغوجية أو هيكلية وتحسين الظروف المادية والتكفل بالطلبة، لكن لم يتطرق هذا الجزء إلى جانب مهم جدا وهو الانضباط والسلوك داخل الجامعات والأحياء الجامعية، حيث أن الدولة وفي كافة البرامج السابقة، لاسيما البرنامج الحالي خصصت مبالغ هامة جدا لتطوير قطاع التعليم العالي، في مختلف الجوانب، وهذا شيء إيجابي جدا، إن الطالب هو محور وجود المؤسسات التعليمية وبالخصوص الجامعة وبالمقابل ولجميع الشروط المتوفرة له سواء كانت من الجانب المادي أو البيداغوجي (الهياكل والبرامج ونوعية الأساتذة ووسائل البحث والوسائل البيداغوجية والتكفل الاجتماعي والنقل...إلى غير ذلك) فعليه الالتزام بحسن استغلال هذه الإمكانيات وهذا بالحفاظ عليها والالتزام بقواعد سلوكية ملزمة، حيث أن المتتبع لحياة الجامعة يلاحظ أن كثيرا من المرافق ورغم حداثة إلا أنها في حالة مزرية بسبب عدم وعي عدد كبير من الطلبة، وبمقارنتها مع وضعية مرافق جامعية في دول أخرى ما تزال في حالة جيدة جدا رغم مرور سنوات طويلة على إنشائها، إضافة إلى ذلك فعلى الطالب الالتزام بضوابط سلوكية حازمة سواء داخل الحرم الجامعي أو داخل الأحياء الجامعية، لأن حسن استغلال هذه المرحلة الحساسة في عمر الطلبة رهان كبير لإعداد جيل واعد ومنضبط، وعليه نقترح السيد رئيس الحكومة :

- إعداد ميثاق للطالب يلتزم من خلاله بقواعد سلوكية ونظامية حازمة للحفاظ على الإمكانيات المتوفرة وحمايتها من التدهور ولغرس روح الانضباط بتفعيل معادلة "الحق والواجب" لدى الأجيال الصاعدة وإعداد تركيبة بشرية تتصف بالالتزام والقواعد الحضارية خاصة وأن الجزائر تشهد تحولات هامة ويبقى الرهان الأساسي فيها هو الترقية البشرية.

السيد رئيس الحكومة،
في الشق المتعلق بالتعليم العالي، نشير إلى أن المركز الجامعي محمد...

الرئيس : شكرا السيد لزهو حمادو، وأحيل الكلمة إلى السيد بن يحيى بودالي، فليتنفضل .

السيد بن يحيى بودالي : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الصحفيين،

السيدات والسادة الحضور،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء، أهنيء السيد رئيس الحكومة الأخ عبد العزيز بلخادم وطاقمه الحكومي على تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره ومن عليه بالصحة والعافية والسداد وأيده بعونه لخدمة البلاد والعباد.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سكان ولاية معسكر عاصمة الأمير عبد القادر محي الدين، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

إن البرنامج الذي هوبين أيدينا اليوم، مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري في أربعة استحقاقات على التوالي، في تاريخ 16 أبريل سنة 1999 بنسبة 75٪ إثر انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية وفي تاريخ 16 سبتمبر سنة 1999 إثر الاستفتاء بخصوص قانون الوثام الوطني الذي زكي بنسبة 85٪، وتركيزه أخرى بنسبة 97,38٪ إثر الاستفتاء بخصوص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما زكى الشعب الجزائري هذا البرنامج بإعادة انتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهدته الثانية بنسبة تجاوزت 85٪.

والمنفذين وإنما متيقنون أن الحكومة التزمت بتطبيق هذا البرنامج الذي شرع فيه منذ سنة 1999 بكل حزم وعزم تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية وكلنا أمل وثقة في سيادة رئيس الحكومة الذي أظهر منذ توليه هذا المنصب إرادة صادقة وبيانا حسنا.

إنكم ياسيادة الرئيس، منذ أن توليتم مهامكم قد أظهرتم حنكة في حل المشاكل، وأنكم رجل الملفات ورجل الحوار، لقد ...

الرئيس : شكرا للسيد بن يحي بودالي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بركات، فليفضل.

السيد بلقاسم بركات : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة النواب،

معالي الوزراء

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أحيي وأوجه شكري الجزيل لكل مواطنات ومواطني ولاية باتنة الذين انتخبوا وزكوا قوائم التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد الرئيس،

يستند البرنامج الضخم الذي وضع بين أيدينا من قبل الحكومة أساسا إلى الخطوط العريضة الرئيسية التي رسمها فخامة رئيس الجمهورية، خلال عهديه ببعث الأمن والاستقرار ثم التنمية والرقي.

ولكي يتم ذلك عمدت الحكومة إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم أهمها التجند والسعي والتصدي لكل التحديات.

إن ما يلاحظ في هذا البرنامج هو وضع تصورات آفاقية في مجالات عديدة أهمها تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها وتجسيده بهدف الخروج من الأزمات العديدة شرط تعهد الحكومة بإنجازه في الآجال المحدودة وبإمكانات ووسائل ضرورية منها :

إن هذه المحطات والاستحقاقات ، تبين لكل من لا يريد أن يفهم أن هذا البرنامج- أي برنامج الحكومة- المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية زكته الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري، هذا البرنامج الذي وضع حدا للعنف ومكن من استعادة الثقة وبعث الأمل من جديد والذي بدأت تظهر بوادره منذ السنة الأولى التي تولى فيها فخامة الرئيس مهامه، نعم كان لهذا البرنامج صدى كبير واحتضنه الشعب الجزائري ، وقد استطاعت الجزائر بفضل الله وبفضل أبنائها المخلصين الأوفياء وعلى رأسهم أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن المختلفة والوطنيون من مجاهدين وأبناء شهداء ومواطنين شرفاء الذين أدوا دورا حاسما في القضاء على آفة الإرهاب وبفضل جهود الشعب الجزائري الملتف حول فخامة رئيس الجمهورية وبرنامجها تمكنت الجزائر من استرجاع استقرارها وأمنها، وكذا مكاتبتها الطبيعية بين الأمم، وكان لقانون الوثام الوطني الذي رقي إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية أثر كبير في إعادة البسمة والطمأنينة، نعم، إنها معجزة حققها رجال توكلوا على الله ثم استقاموا.

إن الفضل في ذلك يعود أساسا إلى الشعب الذي استجمع مع القائد المحنك، رجل السلم، الرجل الذي كرس حياته منذ السن المبكر خدمة للجزائر والشعب، فمن الجهاد المسلح إلى معركة البناء والتشييد، إلى المعركة الكبرى التي انتصر فيها الحق على الباطل، بفضل الله، إن النصر الكبير لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية يتمثل أساسا في استعادة الأمن والسلم اللذين يشكلان الشرطين الأساسيين لتنفيذ وإنجاح كل السياسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دولة القانون والحق، وعليه كيف يمكن ألا نساند برنامج الحكومة المعروض علينا وندعمه وقد سبق أن زكاه الشعب الجزائري برمته؟

وهذا ما يلزمنا المساندة القوية والدعم الكامل لهذا البرنامج الذي احتوى دون سواه على الأغلبية، فعلينا بذل قصارى جهننا لتجسيده ميدانيا، كما يجب على الحكومة أن تكون في مستوى الثقة التي وضعها فيها الرئيس خاصة وأن الشروط الضرورية من سلم وأمن قد عمت البلاد، كما أن للجزائر إمكانات مادية وراحة مالية تمكنها من التنفيذ الصارم لهذا البرنامج، خاصة بتوفر الإرادة القوية والعزيمة لدى المسؤولين

5/ تشجيع كل الأعوان والتقنيين والمهندسين وكافة الإطارات التي تسير بصفة مباشرة هذه البرامج التي تعتبر بمثابة أمانة في أعناقها، إذ لا يعقل، السيد الرئيس، لإدارة ما، أو مؤسسة عمومية تسير برامج بآلاف الملايير وبأعباء ثقيلة وراتبهم الشهري لا يتجاوز مبلغ مليوني سنتيم، ولا توفر لهم الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية لمتابعة مختلف العمليات عبر القرى والمدن والبلديات والولايات، وعليه أغتنم الفرصة السيد الرئيس، لأوجه إليكم نداء عاجلا لوضع كل الترتيبات التي ترونها ضرورية لتشجيع كل الإطارات في مستوى كل المديرات التنفيذية والولايات والبلديات لرفع معنوياتهم ومنحهم فرصة ثمينة لمتابعة البرامج التنموية وتنفيذها.

6/ مضاعفة إنشاء مناطق صناعية مهيأة عبر أنحاء البلاد لتوسيع دائرة التنمية، ومساعدة المستثمر على تمويل إنجاز أشغال تهيئة القطع الأرضية أو إنجاز البنايات مع تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة إلى المؤسسات وتخفيض الرسم على القيمة المضافة بالنسبة إلى المنتج المحلي ذو الاستهلاك الواسع مع عصرنة مصالح الضرائب وتطويرها ومراقبة الأسعار والتجارة بصفة عامة مع تعزيز تعداد الشرطة الاقتصادية وتمكينهم من التكوين الملائم.

7/ اعتماد الدفع بالصك البنكي لكل التسديدات التي تفوق مبلغ 100.000 دينار جزائري أو الحرص الدائم على التزام القانون بالتصريح بالأموال من قبل المعنيين وتشديد العقوبة على أي إخلال في هذا المجال.

8/ وضع نظام خاص لدعم الاستثمار خارج المحروقات بالنسبة إلى ولايات الجنوب والهضاب العليا.

9/ التسيير الفعلي لصندوق ضمان القروض الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إلزام هذا الصندوق وهذه البنوك بتحقيق النتائج المطلوبة مع تعميم قرارات الدعم العمومية وتطبيقها لنسب فوائد القروض البنكية المخصصة للاستثمار التي تصل إلى نسبة 1,5٪ في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

10/ تحفيز السكن الترقوي وتثمين دعم الطبقات المعوزة للحصول على السكن لاسيما منه الريفي، وأقترح في هذا الإطار

– المتابعة الميدانية لكافة بنوده من قبل كل القطاعات المعنية وتحسين كل الطاقات البشرية، ومضاعفة الإرادة وبذل كل الجهود من قبل الجميع مع تحمل كامل المسؤوليات.

السيد الرئيس،

إن التحول التدريجي للإعاش وتطوير مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز جهاز الإنتاج وترقية الاستثمار وبعث كل الإصلاحات الكبرى للأمة والتماسك الاجتماعي، لضرورة بل واجب يندرج ضمن مهمة التجديد الوطني النبيلة التي يحملها الشعب الجزائري بأسره.

ولهذا الغرض ولتنفيذ هذا البرنامج ومنحه حيوية أكثر مع تزكيتي له أقترح ما يأتي :

1/ تسريح الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية ولاسيما في مجال البنوك والتأمينات والجمارك والجبابة والمنظومة الاجتماعية والتي من خلالها تتم التنمية الاقتصادية وإحداث ثروة وطنية مستدامة وفائدة الجميع، وإن أي تأخر في هذا الميدان يعتبر هلاكا للنسيج الاقتصادي.

2/ رفع كل الحواجز والعقبات التي تحيل دون المضي قدما في المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك في أحسن الظروف ودون المساس بالمصلحة العليا للبلاد.

3/ تعزيز كل الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى وتسهيلها وإزالة كل الصعوبات التي تحول دون تجديد المشاريع المبرمجة ضمن المخططات الوطنية ومنها حل مشكل العقار وبصفة مستعجلة والذي أراه العائق الأكبر ولاسيما في ميدان السكن والتجهيزات العمومية والمنشآت القاعدية وذلك بتخصيص أغلفة مالية خاصة لاقتناء هذا الوعاء وتوفيره مع وضع مخطط وطني يكفل السياسة العقارية ويوفره، وذلك ضمنا لإنجاز البرامج الوطنية.

4/ إعادة النظر في بعض النصوص التنظيمية التي تسهم أكثر في تجسيد برنامج دعم النمو الاقتصادي ولواقعه وذلك بمراجعة قانون الصفقات العمومية في شقه المتعلق بجانب الإشهار وكيفية منح الاتفاقيات وأجال التنفيذ مع تشجيع كافة المؤسسات الخاصة الجديدة لتحمل جزء من المسؤولية في عملية الإنجاز والإسهام في تنفيذ برامج التنمية.

معالي الوزراء،
زميلاتي ، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،
اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بتهاني الخالصة لبناتنا وأبنائنا
الذين نجحوا في شهادتي التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بتهاني الخالصة إلى السيد رئيس
الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة فيهم ، كما أتوجه بالشكر
الجزيل لمواطني ولاية الشلف وخصوصا الذين اختاروا قائمة
حركة مجتمع السلم، سائلين المولى عز وجل أن يجعلنا عند
حسن ظنهم، أما بعد :

السيد الرئيس،
لقد تطرق برنامجكم إلى الحكم الراشد ، نرى في حركة مجتمع
السلم أن مراجعة قانوني البلدية والولاية أمر لا بد منه، بما
يكيف الجماعات المحلية مع التعددية السياسية، إن ما يهمننا
في حركة مجتمع السلم هو خدمة المواطن وتحديد الصلاحيات
بين جميع الأطراف ، إلا أنه من الواجب أن نقول جميل أن ندعم
صلاحيات الوالي وإعادة الاعتبار للدائرة من أجل المحافظة على
سلامة تطبيق قوانين الجمهورية والإسهام في الحفاظ على كل
ما من شأنه تحقيق الانسجام في المجموعة الوطنية ضمن
التدرج الديمقراطي للمحافظة على المواطن.

لكن الأجل منه أن تدعم المجالس المحلية المنتخبة بما يحقق
التوازن الوظيفي في مؤسسات الدولة من جهة، ومن جهة أخرى
فتح مجال أكثر اتساعا لهذه المجالس في ممارسة الديمقراطية
المحلية مما يجعل هذه الأخيرة أكثر فعالية في التنمية الوطنية
وأن تكون مصدرا إضافيا في إنتاج الثروة الوطنية وتنميتها في
إطار عقود مع المجتمع المدني الذي لم نجد له إشارة واضحة
في برنامجكم لتفعيل دوره.

السيد الرئيس، إننا في حركة مجتمع السلم، نعتبر كل إخلال بهذا
التوازن في الصلاحيات والتكامل في الوظائف، تراجعاً عن الخيار
الديمقراطي الذي أصبح خياراً نهائياً كما ورد في برنامجكم.

توسيع دائرة الاستفادة من السكن الريفي إلى فئات أخرى
تمارس أنشطة مختلفة في العالم الريفي وليس من الضروري أن
يكون المستفيد فلاحاً فقط.

11/ توسيع دائرة الاستفادة من الدعم الفلاحي وتبسيط الإجراءات
وتخفيفها، ولاسيما في المناطق الجبلية إلى فئة عريضة من
الفلاحين وتحسينه أكثر، وفي إطار الاستقرار الوطني وتحت
شعار المصالحة الوطنية، فإننا نقترح حلاً قضائياً ناجماً عن
المأساة الوطنية ولاسيما التكفل بقضايا النساء اللواتي عانين
جراء المأساة الوطنية والأطفال الناجمين عن هذه الحالات.

12/ الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المنخرطين في
صفوف محاربة الإرهاب ضمن أفواج الدفاع الذاتي أو
المقاومين.

13/ الاستجابة لمطالب الأشخاص الذين تكبدوا أضراراً مادية
هامة.

14/ تقديم تحفيزات خاصة للعائلات التي هاجرت الريف للعودة
إلى قراها الأصلية مع تمكينها من الإمكانيات والوسائل لإعادة
إدماجها اقتصادياً.

15/ ترقية العمل الوقائي والتربوي الناجح في أوساط المجتمع
خاصة تجاه الشباب.

وفي إطار عصرنة الدولة وتحديثها أقترح ، السيد الرئيس،
ما يأتي :
- إصلاح جهاز الإدارة وذلك بتمرير مجموعة من القوانين ...

الرئيس : شكرا السيد بلقاسم بركات، وأحيل الكلمة إلى السيد
عبد العزيز بلقايد، فليتفضل .

السيد عبد العزيز بلقايد : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله، وبعد:
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،

إن الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية تحتاج إلى التنويه كما تحتاج إلى رعاية من سيادتكم، وهذا ما يدفعنا إلى مزيد من الإسهام في استكمال ما نقص.

يقع جزء كبير من ولاية الشلف في خط حراري يفوق 45 درجة في فصل الصيف ويمكن اعتبارها قطعة من أقصى الجنوب مغروسة في الشمال، ولذا نقترح :
أولا: إعادة منحة المنطقة التي كانت موجودة إلى عهد قريب، أو على الأقل تخفيض كلفة الكهرباء خلال الفترة الممتدة بين 01 يونيو إلى غاية 20 غشت وهي الفترة التي تكون فيها درجة الحرارة في حالتها القصوى.

ثانيا : وفي إطار الإنصاف الاجتماعي :
إن ملف البناء الجاهز لولاية الشلف الذي نشأ إثر زلزال سنة 1980 يستدعي من الحكومة الموقرة اليوم الشروع في تطبيق الإجراءات التنفيذية بمزيد من العدل والإنصاف لكل منكوبي الزلزال ومنحهم حقهم غير منقوص، وفي هذا الصدد نثمن الجهود المركزية المبذولة على مستوى الحكومة أو على مستوى المجلس الشعبي الوطني أو تلتم المبذولة من قبل السلطات المحلية، وفي هذا السياق فإننا نحن ممثلو الشعب في هذه الولاية لا يسعنا إلا أن نتابع هذا الملف مركزيا ومحليا للإسهام في تذليل العقبات الناجمة عن كل ما من شأنه إتمام حل هذا الملف حلا عادلا يرفع الغبن عن أصحاب الحق وينتهي مأساتهم بشكل منصف.

ثالثا: إنقاذ سهل "اليسرية" ذو المردودية العالية والذي يفوق 1200 هكتار من الفيضانات المتكررة لوادي الشلف المحاذي للسهل، مما تسبب في تعطيل استغلال هذا السهل حيننا وتدمير المحاصيل حيننا آخر.

رابعاً: تخصيص برنامج خاص لتهيئة بلدية الشطية ثاني أكبر تجمع سكاني في الولاية بما يجعلها في مصاف بلديات الولاية.

خامساً: تزويد منطقتي بني حواء وأولاد غوسين بالمياه الصالحة للشرب.

كما أغتنم فرصة هذه المداخلة لأتوجه إلى معالي وزير النقل للتركيز بتسهيل عملية نقل الحجيج لولاية الشلف وما جاورها هذه السنة من مطار أبو بكر بلقايد إلى البقاع المقدسة.

السيد الرئيس، لقد ورد في برنامجكم الحديث عن السكن؛ الذي بات يمثل المشكلة الأولى في الجزائر، بالإضافة إلى مشكل الشغل.

السيد الرئيس،

إن حصة السكنات الاجتماعية الإيجارية الممنوحة للولايات على قلتها ما تزال تعاني ضعفا في تنفيذ هذه البرامج بسبب قلة الاحتياطات العقارية، ولذا أقترح تعديل القانون المنظم للمنفعة العمومية لإدراج السكن الاجتماعي الإيجاري ضمن هذا القانون ومنحه خصوصية معادلة هذا من جهة،

ومن جهة أخرى أصبح هذا النوع من السكن موجه فقط إلى الشريحة ذات الدخل الأقل من مبلغ 12000 دج، واعتبار الشريحة التي تتقاضى أكثر من هذا المبلغ طبقة متوسطة يجب أن توجه مباشرة إلى السكن الاجتماعي التساهمي وغيره في الوقت الذي لا تقل فيه تكلفة المسكن الأخير عن مبلغ 100 مليون سنتيم.

لذا يفرض علينا أحد الحلين، إما أن نصنع طبقة متوسطة حقيقية وهذا هو الأصل في المجتمع وإما أن نوجد آليات جديدة للسكن الاجتماعي بما يستوجب حل هذه المشكلة نهائيا.

بالنسبة إلى قانون الوظيف العمومي، نرى في حركة مجتمع السلم، ضرورة ردم الهوة بين القدرة الشرائية التي تدنت وكتلة الأجور، وعليه نقتراح رفع الحد الأدنى للأجر القاعدي إلى مبلغ 20 000 دينار، مع مراجعة أجور موظفي الدولة بمختلف أسلاكهم بما يضمن كرامتهم من جهة ويساعدهم على الالتزام بواجب التحفظ من جهة أخرى إذ نجد مثلا رئيس مصلحة في مديرية من المديرية يمضي فواتير بمبلغ 30 مليارا وأكثر ولكنه يتقاضى أجرا لا يتجاوز 20 000 دينار، فأين له أن يكون في منأى عن الابتزاز !

السيد الرئيس،

نرى من الضروري إعداد قانون أساسي للمعلم والأستاذ بما يحفظ كرامتهما الاجتماعية ويجعلهما قدوة داخل المجتمع لأنهما أولا قدوة للطفل وراسما معالم مستقبله، فلا يعقل أن يكون في مؤخرة السلم الاجتماعي، هذا فيما يخص التعليق على برنامجكم، أما الانشغالات، السيد الرئيس، فأقول :

حتى الساعة مخالفا لكل أخلاقيات الحوار والتعامل، فكيف لا وفي عشية الذكرى 45 لعيد الاستقلال سوف يمتثل ما يقارب 10 نقابيين أمام المحاكم خرقا لأحكام القانون رقم 14/90.

السيد رئيس الحكومة،

إن تزايد الاحتجاجات في عالم الشغل من النقابات ما هو إلا دليل قاطع على عجز الحكومة على تبني استراتيجية الحوار مع المتعاملين الاجتماعيين. هذا الخجل السياسي لا يمرر له إذا أردنا استقرارا في عالم الشغل. إن فشل الثلاثيات التي جرت في جو أحادية النقاش أدى إلى احتجاجات متزايدة في مختلف القطاعات منها الصحة والتربية والملاحة البحرية وغيرها من المجالات.

السيد رئيس الحكومة،

لا يتسع لنا المجال للتطرق إلى كل محاور انتهاك الحريات النقابية ولكن سنذكر بعضا منها :

- اللجوء إلى القضاء بصفة تعسفية من قبل الوزارات الوصية خرقا لأحكام القانون رقم 02/91.

- رفض تسجيل المنظمات النقابية الفعالة في الميدان وهذا خرقا لأحكام القانون رقم 14/90 والمعاهدة الدولية 87 للمنظمة الدولية للشغل. والغريب في الأمر أن هذه الأخيرة قد صادقت عليها الجزائر في عهد الحزب الواحد عام 1963.

- التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات وتحول الوزارة المعنية بالأمر إلى مخبر إنشاء معارضات للنقابات الحرة. والدليل توضحه الوثيقة التي بحوزتنا والتي تؤكد على تمويل مصالح الحكومة لمعارضة الصناباب SNAPAP والمقدر بمبلغ 180 مليون سنتيم.

- انتحال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي صفة وصاية على النقابات خرقا لأحكام المادة 87 من أحكام المنظمة العالمية للشغل والقانون رقم 14/90 وهذا خاصة فيما يتعلق بالنقابة SNAPAP SNTE.

وأخيرا، تجريم كل الاحتجاجات والإضرابات التي تشن من قبل العمال.

السيد رئيس الحكومة،

إن النقاط المذكورة أعلاه هي الأسباب الرئيسية لعدم استقرار عالم الشغل. كيف تطالبون من العمال أن يتوافدوا إلى مكاتب

كما أدعو معاليكم بتسريع وتيرة مشروع السكك الحديدية المرتقب الذي سيربط بين القطب الاقتصادي بمركز المدينة والقطب الاقتصادي السياحي الساحلي المنشود الذي مركزه مدينة تنس العريقة والتي نتمنى أن ترقى إلى مصاف ولاية في التقسيم الإداري القادم.

وأدعو كذلك معالي وزير الصحة وإصلاح المستشفيات أن يراعي في إطار التوازن الجهوي المحلي وسكان أهالي الظهرة وتاوغريت وعين مران بإقامة مستشفى يرفع عنهم الغبن وعناء التنقل إلى مستشفى صبحه الذي أصبح لا يلي حاجاتهم ، وفقنا الله وإياكم لخدمة العباد والبلاد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد عبد العزيز بلقايد، وأحيل الكلمة إلى السيد الطاهر بسباس، فليفضل.

السيد الطاهر بسباس : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، سيداتي آنساتي سادتي أعضاء الحكومة، زملائي ، زميلاتي النواب، مساء الخير، أزول فلاون.

شعارنا في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو " شجاعة القول وقوة الفعل " ها نحن السيد الرئيس نكرس هذا الشعار لا من باب الخطاب الشعبي ولكن من باب المسؤولية المسندة إلينا.

السيد رئيس الحكومة،

تجاهل برنامجكم محورا هاما يخص عالم الشغل، ألا وهو الحريات النقابية، إن ما كان يخشاه عالم الشغل بصفة عامة والتنظيمات النقابية بصفة خاصة يتجسد السيد الرئيس في ممارسات حكومتكم السابقة وفي خلفيات صمت الحكومة الحالية.

إن الحريات النقابية لا تجد ولو قسطا صغيرا من العناية في برنامجكم. فمن خلال قراءة هذا الأخير، يتضح أن حكومتكم عازمة كل العزم على تضيق واسع لهذه الحريات الأساسية والمكرسة في الدستور. وهذا باللجوء إلى الأساليب المعمول بها

والحوار البناء هما الشرطان الأساسيان اللذان يخرجان عالم الشغل من التقهقر المستمر في ظل احترام القوانين واحترام الحكم، ألكومتكم الجرأة السياسية اللازمة لتدارك الأوضاع؟ هذا ما نود أن تجسدونه في ممارسة مهامكم.

شكرا على حسن الانتباه ، وصبركم في الاستماع إلى مداخلتي، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد الطاهر بسباس، وبما أن السيد اليمين بلامي موجود حاليا في ولاية سطيف، إذا أحيل الكلمة إلى السيد سعيد لخضاري، فليتنفضل.

السيد سعيد لخضاري : شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، زميلاتي وزملائي النواب، أعضاء الأسرة الإعلامية، أزول فلاون.

أشكر بداية سكان ولاية تيزي وزو على الثقة التي وضعوها في حزب جبهة التحرير الوطني، المرة الأولى في الانتخابات المحلية سنة 2005 والمرة الثانية بمناسبة الانتخابات التشريعية، فمن خلال هذه الانتخابات عاد حزب جبهة التحرير الوطني إلى الميدان، وقد فهمنا الرسالة التي هي واضحة فسياسة الشتم والسب كبرنامج معتمد ضد حزب جبهة التحرير الوطني قد انتهت ، والمكان الآن هو للبرامج والاقتراحات.

لقد قبلنا أن نتعرض للسب والشتم لمدة 15 سنة لأننا كنا في مرحلة انتقالية ويجب تحملها، وسيحين الوقت الذي ينتخب فيه المواطنون على أساس البرنامج ولقد حان هذا الوقت وعادت الجبهة.

السيد الرئيس، فيما يخص برنامج الحكومة، نشكر السيد رئيس الحكومة لأنه بدأ بالحصيلة قبل تقديم برنامجه، ولو فعل غير ذلك فإن الجميع سينتقدونه، لكن عند تقديمه الحصيلة قيل إنه ليس ببرنامج حصيلة. شكرا السيد رئيس الحكومة على عرضكم لهذه الحصيلة.

الاقتراع وحققهم مهضوم من المنادين بهذا الاقتراع ومنظميته؟! ففي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لسنا من أولئك الذين يعيبون على برنامج الحكومة فحسب ولكننا أيضا من الذين يقترحون البديل للمنفعة الوطنية.

السيد رئيس الحكومة، إن عالم الشغل ضحية عدم وفاء الحكومة لوعودها. كيف تفسرون، سيدي، عدم تطبيق أحكام قضائية نهائية لإعادة إدماج ما يقارب 1400 عامل منذ أكثر من 10 سنوات هل فكرت حكومتكم في مستقبل هؤلاء؟ هل لهم خيارا في تدارك مستقبلهم؟ لا أرى ذلك في برنامج حكومتكم.

السيد الرئيس، نرى في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن تكريس الحريات النقابية لا يمكن أن يكون إلا إذا توفرت الشروط السياسية والعوامل الآتية :

- إيجاد الجرأة السياسية الكافية للتكريس الميداني للحريات النقابية.
- تطبيق أحكام الدستور فيما يخص مجال الشغل والحريات الجماعية والفردية.
- تطبيق أحكام المعاهدة الدولية 87 علما أن الجزائر ممثلة في هذا التنظيم الدولي.
- عزوف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن التدخل في القضايا الداخلية للنقابات وبقائها وزارة في خدمة المواطن وليس مخبرا لإنشاء المعارضات.
- التطبيق الفعلي للمعاهدة الدولية 135 التي صادقت عليها الجزائر مؤخرا والمتعلقة بحماية الإطارات النقابية.
- إعادة النظر في القانون رقم 14/90 حتى تصبح أحكامه مطابقة للمعاهدة 87 للمنظمة العالمية للشغل.
- إزالة المتابعات القضائية التي تتعرض لها الإطارات النقابية.

السيد رئيس الحكومة، لا يحتاج عالم الشغل دروسا في المواطنة ولا في حب الوطن، هذه الصفات المذكورة آفا ليست حكرا على أشخاص أو لوبيات ولا تورث، إننا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نحب وطننا أكثر ممن يتبنون حبه. ندرك أنه ليست لنا جزائر بديلة ولكن لنا برنامج بديل، حقيقة أن النقابي المثالي ليس من يطمح في الحصول على كل شيء ولكن المسؤول المثالي هو الذي لا يطمح في فرض سيطرته على كل شيء. فالتوافق

تتوفر في المترشح لكي يتقدم إلى الانتخابات، وكلنا يعلم أن من يطبق البرنامج هي الجماعات المحلية وكل ما تقدمه السلطات العليا عبارة عن تعليمات .

وفي كل الأحزاب بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني من النادر أن يختار المواطنون منتخبيهم حسب الكفاءات الموجودة في المستوى المحلي.

ففي بعض الأحيان يختارون أصدقاء وأحيانا أخرى ... ولهذا توجد دائما مشاكل.

فمثلا يمنح رئيس مجلس شعبي بلدي مشروعا بتكلفة 400 مليون إلى شركة أو زميل ما فإذا لم يتم إنجازه يقال إن السلطة هي التي أوقفت المشروع، وهذا حتى لا نقول شيئا آخر ، وبما أن كل الأحزاب معنية، وجب علينا التفكير في الكفاءات في المستوى المحلي، وهذا شيء مهم.

وهناك نقطة أخرى مرت مرور الكرام في برنامج الحكومة، السيد رئيس الحكومة، وهي تعني المدرسة الوطنية للإدارة والتي تضمنها برنامجكم، فمن المهم جدا عند إصلاح هذه المؤسسة التي كونت وما تزال تكون إطارا موزعة على في مؤسسات الجمهورية ...

الرئيس : من فضلك تكلم باللغة الوطنية.

السيد سعيد لخضاري(يوصل) : لا بأس، أعذر.

إن المدرسة الوطنية للإدارة ما تزال تنتهج الطرق القديمة ...

الرئيس : شكرا السيد سعيد لخضاري، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن برقية ، فليتفضل.

السيد عبد الرحمن برقية : شكرا السيد الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إننا من الذين يتحملون دائما مسؤولية أعمالهم، وفيما يتعلق بالحصيلة فإن أهم ما تم تحقيقه في السنة الماضية وفي هذه السنة نذكر :

1- مسألة رفع الأجور التي نعتبرها شرعية، إلى يوم الدين.

2- إنشاء الأكاديمية البربرية (الأمازيغية) والمجلس الوطني للغة الأمازيغية وهذا مكسب كبير ولكن الناس سكتوا وتجاوزوه كأنه لم يحدث، إنه لأمر مهم في تكريس الهوية الجزائرية.

ويرجع سبب سكوت الناس عنه إلى أنه صدر من جهة معينة، ولا بأس في ذلك.

السيد الرئيس،

فيما يخص البرنامج ، شاءت الأقدار أن تكرر اللغة الأمازيغية وتصبح لغة وطنية، وتنشأ الأكاديمية البربرية ويؤسس المجلس الوطني للغة الأمازيغية في وقت كان أغلب أعضاء الحكومة من حزب جبهة التحرير الوطني.

السيد الرئيس،

لقد ورد البرنامج بصفة عامة متجانسا، كما تطرق إلى كل المواضيع دون استثناء.

سأحاول التطرق إلى بعض النقاط التي أراها مهمة بصفة مختصرة لأن الوقت لا يسمح.

سيداتي، سادتي،

فيما يخص إصلاح العدالة، فلا أحد ينكر الجهود المبذولة، فلقد غيرت النصوص وأمور كثيرة أخرى، ولكن يجب الإسراع في تكريس هذا الإصلاح، السيد الرئيس، لأننا لا نستطيع بناء دولة قانون دون عدالة قوية.

أود التطرق إلى نقاط أخرى مثل حقوق السجين، إذ سبقني الأخ في الحديث عن سجن جيجل الذي بني في مكان سياحي وأظن، أن ذلك دليل على مكانة السجين ولا يوجد أحسن من هذا ولا إله إلا الله محمد رسول الله !

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بإصلاح الإدارة ، يتحدث الجميع عن قانوني البلدية والانتخابات، ولكن لم يشر أحد إلى المقاييس التي يجب أن

أساس مبادئ إسلامية، بتوفير الأمن الغذائي وأساسا الحاجات ذات الاستهلاك الواسع والضروري وتوفير الأمن الصحي لكل مواطن ومواطنة حيث نلاحظ نقضا كبيرا في التكفل الصحي اللازم للحفاظ على كرامة الجزائري والجزائرية، مثل قلة الأخصائيين ومشاكل نقل المرضى من مستشفى إلى آخر، حيث نسجل مثلا عدم قدرة المستشفى الجامعي لولاية وهران على استقبال استعجالات الولايات العشر المجاورة، ونسجل رقما آخر بالنسبة إلى الأمراض العقلية، حيث أصبحت سعة الاستقبال تعادل 4500 سرير على المستوى الوطني بعدما كانت 10000 سرير بعد الاستقلال، ونلاحظ أن هذا القطاع تدهور ووجود المجانين في الطرقات لدليل صارخ على ذلك.

إن تهيئة محيط مريح يبدأ بنظافة شوارع مدننا وحل مشاكل المساكن والعمارات القديمة التي تعج بها أوساط مدننا الكبرى، وتهيئة الأودية التي أصبحت في غياب المحطات المعالجة للمياه المستعملة مصدرا للأمراض والأوبئة، عوض أن تكون مناطق للاستجمام والراحة.

السيد الرئيس،

إن المشروع الثالث بعد السلم وبناء الثقة، هو دعم حركية النمو الاقتصادي بتحسين جواره البنكي والجبائي والعقاري ليساعد ولا يعرقل، ويشجع ويؤطر الجهود نحو تنمية حقيقية شاملة ومنسجمة مع الواقع، تضع حدا للبطالة والفقر والتبعية، متوازنة مع المحيط الحامل لها، إن دعم وتشجيع اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة والتقنيات النظيفة المستمدة من الأفكار الجيدة من أجل تنمية مستدامة، يتم بإشراك الجامعة، والبحث العلمي كشرط أساسي لنجاح هذه المشاريع.

السيد الرئيس،

بذلت جهود كبيرة، وصرفت أموال كثيرة في المجال الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتغيرت مناطق كثيرة كانت قاحلة وأصبحت جنات فوق الأرض واستبدلت الندرة إلى وفرة في عدة منتوجات، وإننا نشكر كل ذلك، لكن يبقى احترام، وإشراك المواطن والجمعيات المهنية المحلية، والمعاهد التقنية، ومراعاة الخصوصيات الإنتاجية للمناطق المختلفة من اختلاف في التربة والمناخ مع تهيئة الاستثمار الفلاحي القادم، أدوات أساسية لضمان النجاح والديمومة، والقضاء على كثير من الأزمات الآتية.

الإخوة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا: نشكر كل الذين صوتوا من أجل أن تكون هذه الجزائر مفخرة وضمانا لمستقبل الأجيال ومن أجل ذلك السيد رئيس الحكومة، نشمن وندعم الشجاعة والحسم لاتخاذكم السلم والمصالحة كحل للأزمة التي مر بها الشعب والتي أتت على مكاسب عديدة تنمية وديمقراطية وبشرية وزمنية، هذا الحل الذي يعرف كل جزائري غيور على وطنه أنه السبيل الوحيد الذي يضمن الخير والازدهار ويفتح المستقبل على استكمال التحضر، وها نحن نشهد إنجازا يليه إنجاز، وجهدا يليه جهد في كل ربوع الوطن، يزرع الاستقرار والأمل الذي كان بالأمس القريب الأمر الغريب، فلا نترك هذا الأمل يضيع في الرداءة واللامبالاة واللامسؤولية والفساد.

السيد الرئيس،

إن استعادة الثقة مشروع أساسي آخر بعد السلم والمصالحة والاستقرار لضمان انطلاقة تنمية حقيقية وفعالة، فاسترجاعها لا يتم إلا عبر ممثليه الشرعيين بإشراكهم في كل ما يهم الأمة بالصيغ المباشرة والجادة خاصة في المشاريع الاجتماعية والإنمائية والانتمائية التي تجمع فيها مصلحة المواطن والوطن ولا تفرق.

إن من شروط بناء هذه الثقة ما يأتي :

أولا: ردم الهوة بين القوانين والممارسة الميدانية وتكفل المجال التنظيمي بالخصوصيات التنموية والفروق الإقليمية للمناطق وقدراته المختلفة.

ثانيا: دعم استكمال الحرية والاستقلال بتوفير جو العدالة والأمن لضمان التطور الطبيعي للمجتمع، إن المتاجرة بالالأخلاقيات من رشوة ومخدرات وخمور وتحايل وسرقة لتحجب الثقة وتضعف وتبطل حركة المجتمع نحو بلوغ الأهداف النبيلة من كرامة عيش وتماسك أفراد وتضامن فئات ونجدة محتاجين، فلنقم هذا المجتمع على الأخلاقيات الإسلامية والوطنية حتى يسمو ويتحضر كما نص عليه بيان أول نوفمبر، قيام دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة على

أجنبية فوق التراب الجزائري، وهذه رسالة للعالم كله نبلغه فيها رفضنا المطلق لأي نوع من أنواع الهيمنة.

تضمن البرنامج المعروض اليوم للمناقشة، خمسة أجزاء أساسية وأريد أن أخوض في محور السياسة الطاقوية.

السيد الرئيس،

إن أهمية قطاع الطاقة لا تحتاج إلى تذكير باعتباره العصب الحيوي لكل القطاعات والمصدر الأساسي للموارد المالية بالعملة الصعبة.

يشمن حزب العمال قرار رئيس الجمهورية القاضي بإعادة تأميم المحروقات، ونرجو أن تواصل الحكومة استكمال تأميمها لكي تنتزع كل المواد التي تشكل خطورة على سيادة الدولة في هذا القطاع.

إن السياسة الطاقوية المقترحة في هذا البرنامج والتي تهدف إلى تنوع مداخل الدولة وزيادتها وكذا تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية المباشرة في هذا القطاع يجب ألا تتم على حساب المؤسسات العمومية.

إن التجربة والواقع يسمحان لنا بالقول إن المؤسسات الخاصة قد تحصلت وتحصل على امتيازات مقارنة بالمؤسسات العمومية مما يحد من قدرة هذه الأخيرة على المنافسة كاستعمال وسائل إنتاج القطاع العمومي مثل مراكز تخزين الأنابيب وقارورات تعبئة الغاز (B3 و B3)، التي صرفت المؤسسات العمومية أموالاً ضخمة من أجل اقتنائها وكذا التكلفة الكبيرة لصيانتها والمحافظة عليها وعلى أمن المواطن والمحيط، هذه التكلفة التي لا يسهم فيها هذا المتعامل مما يزيد من أعباء هذه المؤسسات ويضعفها خاصة إذا علمنا أنها ورثت من نظام التسيير المركزي فائضا في اليد العاملة أضعف كاهلها.

هذا إلى جانب أن استعمال هذه الوسائل يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات في حالة حادث.

أضف إلى ذلك عدم قدرتها على وضع منظومة أجور محفزة أدت إلى تسرب مذهب للإطارات نحو المؤسسات الأجنبية لما توفره

أما بالنسبة إلى المناطق الريفية والتي ورغم الجهود الكبيرة المبذولة، والنيات الصادقة من أجل تطويرها وتنميتها، فإن هذه المناطق ما تزال تعاني العزلة والهجرة، وكذا صعوبة الرجوع إليها، كما أن كل البرامج المختلفة الموضوعة لتنمية الريف تبقى ناقصة إن لم ترصد لها قريبا الأموال اللازمة، مع تهيئة محيطها حتى يتسنى لها مواكبة التطور الحقيقي المنتج للثروة، وخصوصا البرامج المرافقة وعلى رأسها المراقبة الدائمة.

السيد الرئيس،

سأستغل حضور وزراء حكومتكم لأقدم لكم هذه البطاقة عن ولاية "غليزان" الواقعة بين جبال شقران والظهرة والونشريس، حيث كانت قبائلها مرابطة مع قائدها الرائد، الرجل الصالح والمجاهد "سيدي أمحمد بن عودة" على مشارف شواطئ ولاية وهران والمرسى الكبير ضد البرتغال والإسبان، وبعد ذلك مع الأمير عبد القادر...

الرئيس : شكرا للسيد عبد الرحمن برقية، وأحيل الكلمة إلى السيد رايح بن داواد. فليفضل.

السيد رايح بن داواد : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم. وبعد:

تمر الجزائر بمرحلة حرجة في تاريخها فبعد العشرية السوداء والمآسي التي عاشتها حان الأوان أن تغمد الجراح ويرفع الغبن عن المواطن الذي أصبحت تحاصره المشاكل من كل جهة من بطالة وغلاء للمعيشة وفساد في الأخلاق والرشوة والمخدرات وغيرها مما يستلزم وضع برنامج استعجالي (خاصة وأن الجزائر تعيش وضعا ماليا مريحا) للإسراع في وتيرة التنمية بغية الاستجابة لانشغالات المواطن وطموحات الشباب الذين ضاقت بهم الدنيا حتى أصبحوا يغامرون بحياتهم بين أمواج البحر باحثين عن حياة أفضل في ديار الغربية.

أود في بداية تدخلتي هذا أن أجدد مساندتنا اللامشروطة لقرار الجزائر السيد والقاضي برفض كلي لإنشاء أية قاعدة عسكرية

عقود في إطار الشبكة الاجتماعية، لذا نطلب من سيادتكم تسوية هذه الوضعية المؤسفة، مع إعادة النظر في عقود ما قبل التشغيل.

كما نطلب من الدولة الالتزام بإنشاء 1000 مؤسسة عمومية التي وعدت بها.

أما بالنسبة إلى المنح التعويضية للمكفوفين والمعوقين والتي تقدر بمبلغ 1000 دج والتي لا تكفي حتى لشراء الدواء، فنطلب منكم رفع هذه المنحة لمساعدة هذه الشريحة من المجتمع.

كما نطالب بإنشاء محلات تجارية للشباب البطالين عبر كامل ولايات الوطن، والتكفل بتحسين الظروف الاجتماعية، ورفع منحة المرأة الماكثة بالبيت، وكذا رفع منحة المسنين، مع منح قروض للشباب دون فوائد، وتوفير النقل في البلديات المعزولة مثل: الرمكة وحد الشكالة والولجة وعين طريق، والحاسي، وعمى موسى، وبناء مستشفى وثانوية ببلديات وادي السلام، سيدي الأزرق، بلعسل بوزقزة، وسيدي خطاب وكذا سيدي محمد بن عودة... إلخ.

أما في مجال الأشغال العمومية، وشبكة صرف المياه، فقد أشرف السيد الوالي على سير هذه العملية، والتي خصص لها مبلغ قدر بستة (06) ملايين سنتيم، وهي على وشك النهاية.

إننا في حزب الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام نطالب برقابة صارمة لمحاربة الرشوة والقضاء على الفساد في إدارتنا، وكذا إنشاء مركز للتكفل بالطفل اليتيم، ومركز آخر للتكفل بالطفل المعاق ذهنيا.

أما بالنسبة إلى التأهيل في مجال الوظيف العمومي: فنطالب بتسوية وضعية العمال والعاملات المؤقتين منذ سنة 1992 إلى يومنا هذا وكذا التكفل بالعمال في جميع الميادين والزيادة في أجر عمال الشبكة الاجتماعية، وتشغيل الشباب.

أما بالنسبة إلى قانون الانتخابات، فإننا في حزب الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام نطالب الدولة بالحرص على إعادة النظر فيه، وبالنسبة إلى الخدمة الوطنية فنطالب بتخفيض مدة

من حوافز وامتيازات خاصة إذا علمنا أن هذه الإطارات من ذوي الخبرة الكبيرة والكفاءة العالية وقد صرفت الجزائر أموالا باهظة لتكوينها، ولهذا نشجع كل الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى الحفاظ على الإطارات الوطنية من النهب الأجنبي.

لا يفوتني هنا أن أشير إلى أن قانون الصفقات العمومية المعمول به يحمل في طياته كثيرا من الإيجابيات، ولعل أهمها وضع حد للغموض الذي كان يسود الصفقات لكن هذا لم يمنع من ظهور نقائص وسلبيات باتت تهدد كيان بعض القطاعات.

إن ما حدث في المنطقة الصناعية لولاية سكيكدة..

الرئيس : شكرا للسيد رايح بن داود، وأحيل الكلمة إلى السيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة، تفضلي.

السيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية.

أشكر بهذه المناسبة سكان ولاية غليزان على وضع ثقتهم في شخصنا ونعدها بمثابة وسام ممنوح لنا. دون أن أنسى السيد والي ولاية غليزان، والسيد رئيس الديوان، وكذا السيد رئيس الدائرة الذين سهروا على سير العملية الانتخابية، حيث تمت على أحسن ما يرام مع الالتزام بالشفافية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قدمتم برنامج الحكومة، وقد كانت لنا فيه بعض التحفظات في بعض المجالات لذا نطلب منكم، سيدي، توضيح بعض النقاط مثل:

- توفير مناصب شغل للجامعيين والإطارات وكذا فئة الشباب غير المؤهلين، نرى في حزب الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام أن هذه المناصب ما هي إلا وعود ما قبل التشغيل، أو

أحدهم، لا بد أن يظهر من يدافع عنه، يتحدثون عن التزوير فلماذا لا يتحدثون عن أولئك الذين يتاجرون باعتماداتهم؟، فلو تدخل آنذاك وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، ومنح بيع هذه الاعتمادات لأقيمت الدنيا، لكنهم قبلوا مثل هذا التصرف.

والجميع سمعوا بصفة رسمية وغير رسمية عن موقف وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية في إحدى القضايا الجوهرية الخاصة بالبلاد المتعلقة بقانون المحروقات. فإذا كان عليه السكوت ففي هذه القضية وأقول بكل صراحة. كفانا من الطعن في إخلاص الرجال.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي على تدخلتي هذا، فهو ناتج عن تربية جهة التحرير الوطني.

أما فيما يخص البرنامج في حد ذاته، فهو فعلا يعيد الأمل للمواطن بعدما كاد أن يغيب، وكان ذلك من خلال مشروع مليون سكن، ومشروع مليوني منصب شغل، لكن عندما بدأ التعطيل شرع في الإنجاز، وكذا في الإنعاش الاقتصادي وبدأنا نفقد الأمل.

لذلك سيدي الرئيس، إنني مرتاح جدا لما اتخذتموه من ترتيبات عاجلة وأجلة وجعلتموها من أهم القضايا التي لا بد أن تتكفل بها الحكومة خاصة في مجال الإنعاش الاقتصادي وكذا إعادة تفعيل برنامج مليون سكن.

أما فيما يخص المصالحة الوطنية: فهي يعد مشروع مجتمع، حيث بفضلها أصبح المواطنون يترشحون في القوائم الانتخابية دون خوف، وبفضل هذه المصالحة أيضا تطمح الدول الأخرى للاستثمار في الجزائر من دون خطورة أو خوف سواء على المستثمر الأجنبي أو الجزائري، نعم المصالحة الوطنية مشروع للمجتمع ومن كان يرى أن المصالحة ما هي إلا تخلي الجماعات الإرهابية عن الأسلحة أو إعفائها من عقوبة السجن، فإن هذا لم يفقه بعد ما هي المصالحة الحقة.

إذ تعد المصالحة الوطنية مشروعا بعيد المدى، يتكفل بالجانب العقائدي والروحي للشعب الجزائري، كما يتكفل بالجانب

التجديد، أما عن السياحة التي تتكلمون عنها فهي منعدمة تماما بولاية غليزان، لذا نطالب بإنشاء مرافق اجتماعية وترفيهية ببلدية مرجة سيدي عابد الواقعة بدائرة وادي رهيو، وكذا بدائرة مازونة.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يوفقكم ويوفقنا لما فيه الخير للجميع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن نوار.

السيد نور الدين بن نوار : شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

علمتنا جبهة التحرير الوطني شجاعة القول، أي شجاعة الحقيقة، والصدق، وعلمتنا قوة العمل، ذلك العمل الذي يخدم الوطن، والمواطن، كما علمتنا عدم السكوت على قول الزور، والتصدي لكل عمل يسعى إلى إدخال الشك في مؤسسات الدولة، وبعث اليأس ونزع الأمل من المواطنين.

أما عن قضية التزوير، فأين يكمن التزوير؟

لقد كانت هناك محاولات للتزوير وقد أجهضت قبل بدء العملية، كما أرادت بعض الأوساط أن تبني سياساتها على التزوير، نقول في حزب جبهة التحرير الوطني لو بقي وزير واحد في حكومة الدولة الجزائرية لاستقال إن زور لصالحه، إننا لا نطمح للوصول إلى السلطة عن طريق التزوير، ولا نشكك في مؤسسة من مؤسسات الدولة.

لست معتادا على مدح الرجال، لكن لزم علي اليوم أن أقول كلمة حق في رجل شارك مع زملائه في تحرير البلد، فكيف له ممارسة التزوير اليوم في جزائر سنة 2007! لإيصال أحد إلى البرلمان، فلنترفع ونحترم كرامة الرجال وتضحياتهم في سبيل هذا الوطن.

إن سلطة وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية على هذه المؤسسة ليس كأبي رجل، ولم آت هنا لمدحه، لكن عندما يظلم

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
زملائي الصحفيين،
السلام عليكم.

ننقل إليكم من هذا المنبر تهانينا باسم مواطني ولاية عنابة من عمال ونقائيين، وأنصار اتحاد ولاية عنابة، وكذا تجارها، أولا وقبل كل شيء إنني فخور جدا كوني نائبا حرا لأنه ليس من السهل أن تنال منصب نائب حر بل هو من الأمور الصعبة والتي تتحقق بعد مراحل. فقد عانينا بدءا من مرحلة جمع التوقيعات والترشيحات إلى غاية يوم الانتخاب وفرز النتائج والإعلان عنها في الساعة السابعة صباحا.

وبالنسبة إلى ما جرى في ولاية عنابة، فأقول سامح الله أولئك الذين حملوا "الثودي"، وحاولوا جاهدين حتى تعبوا فتركوها في 20.000، وكل المواطنين سواء في ولاية عنابة أو أية ولاية أخرى من ولايات الجزائر سمعوا بالمهزلة التي حدثت في ولاية عنابة، وأنا أعتبر ذلك (حقرة) حتى وإن كان الطعن بصفة رسمية ومصحوبا بالمحاضر، فكل الأحزاب المشاركة في الانتخابات في مستوى ولاية عنابة الموجودة حاليا في هذه القاعة شاهدة على نسبة النتائج المحققة في الساعة الرابعة وفي الساعة السادسة صباحا، وكم أصبحت في الساعة السابعة، لكن فليسامح الله الفاعلين وهذه هي الديمقراطية المحاكة ضد المرشحين الأحرار.

لذا، فإن النائب الحر ينبغي أن يكون محترما لأنه وصل إلى ذلك بفضل جهوده الخاصة.

أما بالنسبة إلى برنامج الحكومة، فهذه الوثائق لها وزنها لأنها تعبر عن برنامج رئيس الجمهورية الذي عمل به كل النواب الأحرار وإنني على يقين، بما فيهم النواب الأحرار لولاية عنابة مع أنه من المفروض أن يحمل برنامج الحكومة في طياته قيمة الميزانية الحقيقية لنعلم بصفتنا نوابا ممثلين لهذا الشعب ونعرف كم من مليار دينار مخصص لـ 28 ولاية كمرحلة أولى.

لانشك في نزاهة رئيس الحكومة وفي شجاعته، وأنا شخصيا لدي ثقة تامة في شخصه لأنه حقا إنسان مؤمن بالله.

السياسي الذي يضمن الحريات الفردية والشخصية، ومواصلة المسار الديمقراطي، كما سيتحقق بفضل المصالحة الوطنية الإنعاش الاقتصادي لصالح المستثمرين الخواص سواء الأجنب منهم أو الوطنيين.

أما فيما يخص الحكم الراشد: لقد كنتم السيد الرئيس من المبادرين بصفتمكم أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني خلال الجامعة الصيفية لسنة 2005، وقد نسيتم البند الثالث ولم تتعرضوا إليه والخاص بالمجتمع المدني، حيث أن الحكم الراشد يبني على ثلاث قوائم وهي كالتالي: الجهاز التنفيذي، والشريك الاقتصادي، والمجتمع المدني لكن في برنامج الحكومة هذا لم تركزوا كثيرا على المجتمع المدني، وأعرض عليكم ما يأتي في عجلة:

الجانب الاقتصادي: السيد الرئيس إنني مرتاح جدا لشجاعة الحكومة حينما أفرغتم مصطلح الخصخصة من المضمون الأيديولوجي اللينيني الماركسي أو التابع للحركات المضادة للعلومة، حيث أصبح العالم اقتصاديا.

فإذا كان من يدافع عن القطاع العمومي هو جبهة التحرير الوطني، فذلك لأنها من شيدته، لكن عندما نكون أمام طرح يقضي بأن هناك مؤسسة عاجزة حتى عن دفع رواتب العمال الأمر الذي يستدعي استغلال الضرائب التي يدفعها العامل أو المواطن العادي للخدمات العمومية مثل المستشفيات، والمدارس، والطرق... إلخ في دفع أجور عمال تلك المؤسسة العاجزة تفاديا لإغلاقها وإفلاسها، حيث أننا في جبهة التحرير الوطني لا نفرط في المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها ولا نضلل الحقائق، بل نؤيد لغة الصراحة التي وردت في برنامج الحكومة، ولا تحتاج الجزائر حاليا إلى أموال بل تحتاج إلى التكنولوجيا...

الرئيس : شكرا للسيد نور الدين بن نوار، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى منادي.

السيد عيسى منادي : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،

أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،
اسمحوا لي في البداية أن أستهل تدخلي هذا بتحية أوفها إلى
كل الذين وضعوا ثقتهم فينا من سكان ولاية ورقلة.

السيد الرئيس، لقد اطلعت بامعان على برنامج الحكومة ووجدته
شاملا إلى حد بعيد. وفي هذا المقام لا أريد تكرار ما تعرض له
زملائي.

وإن كان لا بد من تقديم كلمة، فإنني أخصصها للتطرق إلى بعض
النقاط الحساسة التي أتعبت سكان الجنوب عموما، وسكان
ولاية ورقلة خصوصا وهي كالتالي:

أولا: التشغيل: توفر ولاية ورقلة سنويا ما يقارب 20.000
منصب شغل (وهذا مستقى من مصدر رسمي) في حين أن عدد
البطالين في هذه الولاية لا يتجاوز 15.000 بطال ورغم ذلك فإن
هناك أزمة شغل فأين يكمن الحل؟

السيد الرئيس،
هل يعقل أن تسيّر مكاتب التشغيل بالبلديات من قبل شباب
يعملون في إطار عقود ما قبل التشغيل، أو الشبكة الاجتماعية
وهم يصدرون كشوف رواتب لعمال يتقاضون أجرا يقارب مبلغ
60.000 دينار.

ثانيا: الكهرباء: لقد تعرض زملائي إلى مشكل ارتفاع فواتير
الكهرباء، سواء المنزلية منها أو الفلاحية بالجنوب وأود أن ألفت
انتباه سيادتكم إلى أهمية هذه النقطة راجيا منكم دعم السكان
في هذا المجال وذلك بالتكفل بهذه الفاتورة أو بدعمها، وكذلك
التكفل بتخفيف معاناة المواطنين للمشكل الحاصل وهو
الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، وضعفه خاصة في ولاية
ورقلة تحديدا.

السيد الرئيس،
لقد ورد في برنامجكم أن كلا من ولايتي ورقلة والوادي متكفل
بهما في إطار التطهير أي القضاء على مشكل صعود المياه إلا

أما فيما يخص الشبيبة والرياضة: فلأسف الشديد عانينا محنا
كبيرة لمدة سنة كاملة بين الفيدرالية والرابطة الوطنية ودائرة
الشبيبة والرياضة، وهذا نتيجة للاصطدام والتعصب الذي دفع
بالفريق الوطني إلى حد الإقصاء من الألعاب الإفريقية، لم يبق
له الكثير سوى نسبة 1٪، مع أننا كنا ننتظر التحكيم من قبل
الحكومة للفصل في هذه القضية، وقد حاول هذا الجهاز إضعاف
كل الفرق القوية، وتسبب للأسف، أيضا في سقوط فريق ولاية
عنابة في الموسم الماضي.

والحمد لله على صعود هذا الفريق في الموسم نفسه، وأتمنى أن
يكون وزير الشباب والرياضة الجديد قادرا على إحداث تكامل
بين الفيدرالية المنتخبة بطريقة ديمقراطية والرابطة الوطنية بكل
شفافية وديمقراطية. ولا بد أن يتعامل معها رغم كل الخلافات
وهذا من باب الديمقراطية المطبقة في الجزائر.

لقد قرأت في الجرائد بعض التصريحات من قبل رؤساء أحزاب
عن الشراكة التي تمت في مركب الحجار. فلنكن نتحدث عن
مركب الحجار لا بد أن نعرفه جيدا، ونعرف نتائج الشراكة هذه.
لأننا في سنة 2000 على مشارف إغلاق هذا المركب نظرا إلى
عدم القدرة على تشغيل الأفران العالية لمدة قد تصل إلى 20
يوما أحيانا مع غياب المادة الأولية للفحم وعدم القدرة على
جلبها من أستراليا أو من بريطانيا فأدركنا أننا في خطر، لذلك
تعاملنا مع هذه الشراكة بارتياح وقد أتت ثمارها، حيث كانت
الدولة تخصص مبلغ 18 مليار دينار سنويا، وكانت والمؤسسات
العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مثل شركة سوناطراك
والشركة الوطنية للسكك الحديدية، والتي كان عمالها لا
يتقاضون أجورهم في عهد...

الرئيس: شكرا للسيد عيسى منادي، وأحيل الكلمة إلى السيد
محمد مسعودي. فليفضل.

السيد محمد مسعودي: شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء.
السيدات والسادة ممثلي أسرة الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ في البداية السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة
الوزراء على تجديد الثقة فيهم من قبل فخامة رئيس الجمهورية،
وأتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في أداء مهامهم النبيلة، كما
أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بكل الشكر والعرفان إلى كل من
وضعوا ثقتهم في حزب جبهة التحرير الوطني عبر كامل ولايات
الوطن، وأخص بالذكر مواطني ولاية تلمسان الذين انتخبونا
وللعهد الثانية، وأتمنى أن نكون عند حسن ظنهم.

السيد الرئيس،
عند تفحصنا لبرنامج الحكومة والذي عرض علينا من قبل
السيد رئيس الحكومة المحترم لمسنا روح المسؤولية العالية
والتفكير العميق والتطلعات المستقبلية على المدين القصير
والطويل والنوايا الحسنة لمعالجة القضايا الراهنة والمستقبلية
للبلاد.

في نظرنا، السيد الرئيس، إنه برنامج شامل ومتكامل وطموح
وذو أهمية محددة ومحكمة يستجيب لانشغالات المواطنين،
ورد بعد حصيللة إيجابية لا ينكرها إلا جاحد أو معاند لاسيما
منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية أمور البلاد.

لقد تطرقتم السيد رئيس الحكومة في الجزء الأول من هذا
البرنامج إلى أهم نقطة ألا وهي استكمال مسار إصلاح العدالة،
إننا نشتم كل الجهود المبذولة لتعميق عصرنة القطاع لأن العدل
هو أساس الحكم، ولاشك أنها ستزيد من فعالية قطاع العدالة
ونجاعته.

بالنسبة إلى البند الثاني من الجزء الأول من البرنامج والذي ورد
تحت عنوان إصلاح مهام الدولة وتنظيمها والذي تمحور حول
تعزيز دولة القانون وترقية الحريات العمومية فلا يسعنا إلا أن
نبارك كل ما ورد في البرنامج في هذا الباب إلا أننا نلاحظ عدم
الإشارة إلى التقسيم الإداري الجديد لأنه في نظرنا سوف يسهل
علينا عمليات التسيير والأداء.

أن هناك بعض الدوائر ماتزال تعاني هذه الظاهرة مثل دائرة
الطيبات التي أصبح سكانها يعانون هذا المشكل الذي أدى إلى
القضاء على نسبة معتبرة من أشجار النخيل والمسكن، وقد
أصبح هاجسا يطارد جميع المواطنين، رغم تسجيل بعض
المشاريع التي وضعت صفقاتها منذ سنة 2005 ولم تنطلق إلى
حد الآن.

السيد الرئيس،
لاشك أنكم على علم بالاحتفاظ في المؤسسات التربوية لهذه
الولاية، حيث يفوق عدد التلاميذ 50 تلميذا في القسم الواحد،
وهذا ما يؤثر سلبا على نتائج التلاميذ، لهذا يجب الاهتمام بما
يأتي :

- تشجيع الطاقم التربوي في شتى المجالات، خاصة منها
الجانب الاجتماعي.
- الإسراع في إنجاز المشاريع المبرمجة.

ثالثا، الفلاحة: تعتبر الفلاحة في المناطق الصحراوية من أهم
الموارد الاقتصادية لما أسفرت عنه من نتائج لذا وجب الاهتمام
بها.

- تجسيد برنامج خاص بدراسة النخيل بصفة معمقة.
- تقنين عملية تسويق التمور.
- إعادة النظر في مدونة الدعم الفلاحي، مع إدراج الفلاحة
واستصلاح الأراضي البور وتهيئة الأرضية من أجل مساعدة
الفلاحين.
- إنجاز مسالك حضارية، وفلاحية وحفر الآبار ودعم الفلاحة
بإيصال الكهرباء.

وفي الأخير، أوجه شكري إلى جميع الحاضرين. والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد محمد مسعودي، وأحيل الكلمة إلى
السيد محمد مشماش. فليتفضل.

السيد محمد مشماش : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد عاشور أمعزاتن : شكرا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي النواب،
أزول فلاون،
مساء الخير.

تتعلق مداخلتي بالبيئة في بلادنا والحالة المتدهورة التي تعرفها بسبب عدم وجود سياسة جديفة ومستدامة لدى كل الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال.

لقد عرفت الطبيعة وكذا البيئة في الجزائر اعتداءات جسيمة وإلا كيف نفسر المعايينات والملاحظات الميدانية الآتية :
أولا/ عدم التحكم في سياسة التهيئة العمران، وعدم احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال. مما أدى إلى البناء الفوضوي في كل أنحاء الوطن.

ثانيا/ انعدام وجود المساحات الخضراء والحدائق العمومية في أحيائنا السكنية.

ثالثا/ تسرب المياه القذرة مباشرة في الغابات والوديان والبحر دون تصفيتها.

رابعا/ تهديد برك المياه الجوفية بسبب الاستغلال الفوضوي واللاعقلاني لرمال الوديان، ذلك ما يتطلب حولا أخرى أقل ضررا على البيئة.

خامسا/ مساحات شاسعة من الغابات تذهب ضحية النيران كل عام بسبب عدم التكفل الفعلي من حيث الوقاية أولا، ونقص إمكانات التدخل الحديثة ثانيا، فما يمنع الحكومة اليوم من اقتناء طائرات الإطفاء؟

سادسا/ الملاحظ أيضا هو سوء تسيير النفايات، الذي يقتصر في جمعها ووضعها في أماكن غير مناسبة وغير مهيأة لهذا الغرض، الأمر الذي يؤثر سلبا في البيئة وينجم عنه تلوث المياه والسطح والهواء، ناهيك عن صحة المواطن!

السيد الرئيس، ورد في الصفحة 57 من هذا البرنامج ضرورة التكفل بالأستاذ الجامعي وتحسين ظروف معيشته، المطلوب السيد الرئيس، التعجيل بإصدار القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والأستاذ الباحث لتفادي الهجرة.

بالنسبة إلى البحث العلمي ورد أيضا في الصفحة 57 تحت عنوان "الترتيب الخاص بتنشيط البحث العلمي والتكنولوجي" وقلتم سوف يتم "تعزيز الشبكة الوطنية للبحث العلمي من خلال إنشاء مراكز ومخابر جديدة للبحث.

السيد الرئيس، لقد أنشئت خلال سنتي 2000 و2001 مخابر في كل الجامعات تقريبا، وأنشئت هذه المخابر آنذاك على أساس أنها ستمول نفسها بعد بضع سنوات. السؤال المطروح: إلى أين وصلت نتائج هذه المخابر؟ وهل أصبحت تمول نفسها بنفسها أي من مواردها الخاصة؟

في نظرنا -وأنا أنتمي إلى الأسرة الجامعية- لا بد من ربط البحوث العلمية بالتطور وبمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ لا يكفي القيام بالبحوث العلمية لتبقى حبرا على ورق دون تجسيد نتائجها في الميدان كي ينتفع منها المجتمع لأنه الممول.

في مجال الإصلاحات الاقتصادية لا بد من تكريس الرقابة على البنوك ومحاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال وفي هذا الميدان لا بد من إيجاد آليات وميكانيزمات وإعادة الاعتبار لمجالس المحاسبة.

السيد الرئيس، تمثل البطالة هاجسا وخاصة عند فئة الشباب في مستوى ولاية تلمسان ولامتصاص هذه البطالة نقترح إدراج برنامج تنمية يغطي المناطق الحدودية.

وفي الأخير، السيد الرئيس، نعرب عن ارتياحنا لما تقوم به جل الوزارات في تحسين خدماتها تجاه المواطنين كما ننوه بفعالية صناديق الضمان الاجتماعي ونجاحاتها. وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد. شكرا على كرم الإصغاء.

الرئيس : شكرا السيد محمد مشماش، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور أمعزاتن، فليفضل.

إن الواقع السياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الجزائر جد حرج يجمع بين متناقضات عديدة من وفرة مالية وركود وتخلف اقتصادي ووضع اجتماعي مقلق يمكن أن ينتج عنه احتمالان اثنان :

الاحتمال الأول : التحكم في انحدار منحى التخلف وتحويله إلى تقدم ورقي وهذا إذا صدقت النوايا في التغيير مصداقا لقوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

الاحتمال الثاني : الاستمرار في التخلف والكوارث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسير بالجزائر نحو المجهول مصداقا لقوله تعالى «ذلك أن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وإننا في حركة مجتمع السلم نمد أيدينا للجميع من أجل التوجه نحو الحكم الراشد والتطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي وحماية البلاد من الانزلاق في متاهات التخلف والجهل.

بعد دراسة برنامج الحكومة الذي يتضمن كثيرا من الإيجابيات التي لا تشفع له من انتقادات وملاحظات هادفة منها ما يأتي :

1- تحديد أهداف هذا البرنامج بوضوح ومن أهمها وضع خطة تنموية شاملة ومتكاملة واضحة المعالم قصد تحويل الجزائر إلى قطب حضاري واقتصادي وصناعي متطور تكنولوجيا وإحداث قفزة نوعية لتحسين ترتيب الجزائر بين الدول من المراتب المتأخرة إلى مراتب متقدمة أي تحديد الرتبة الحالية والرتبة المستهدفة، في المجالات الآتية :

- حقوق الإنسان والحريات والحكم الراشد،
- التربية والتعليم والبحث العلمي،
- التطور العلمي والتكنولوجي والصناعي والاقتصادي،
- محاربة الرشوة والفساد،

أ- الحكم الراشد.

تطرق برنامج الحكومة إلى إعادة الاعتبار لسلطة الدولة وتوطيد سلطة الإدارة. إننا في حركة مجتمع السلم نقول إن سلطة الدولة هي سلطة الشعب وهو الذي يتحمل مسؤولياته ولنترك له كامل الحرية في الاختيار وتقرير مصيره.

سابعاً/ تنوي الحكومة الحالية استعمال الطاقة النووية واستغلالها رغم تكاليفها الباهظة، وصعوبة التحكم في العواقب المترتبة عليها كمشكل معالجة النفايات النووية في حين كان من المنتظر والأحسن الاستثمار في مجال الطاقات الناجمة عن الرياح والشمس، لإنتاج الكهرباء ذلك نظرا إلى ملاءمة مناخ بلادنا وطبيعته.

لماذا نتسرع في استعمال الطاقة النووية دون استشارة الرأي العام وفتح نقاش وطني؟

ثامناً/ تعتبر الجزائر من بين أكبر منتجي الغاز الطبيعي، لكن استعمال هذه الطاقة في بلادنا يكاد يكون منعزلا في الواقع، رغم المزايا الناجمة عن استعمالها كونها أقل تلوثا وتأثيرا في البيئة.

السيد رئيس الحكومة،

ما يتجلى بوضوح من خلال هذا المشروع، هو إقرار الحكومة للوضع السيء الذي يعانيه المحيط البيئي، وتفكيك الأنظمة البيئية وتهديمها بسبب التنمية اللامسؤولة وغير المنتظمة في مجال التهيئة والتعمير، ومختلف النشاطات.

نوافقكم في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بخصوص هذه المعايير. لكن ما يرتقبه حزبنا لوضع حد لهذه الظاهرة حفاظا على الطبيعة، ومصالح الأجيال القادمة هو تقديم اقتراحات واقعية وأهداف واضحة، مع حلول عقلانية وآجال محددة لتحقيقه. شكرا شميميرث.

الرئيس : شكرا السيد عاشور أمعزاتن، وأحيل الكلمة إلى السيد سليمان مولاي عمار.

السيد سليمان مولاي عمار : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2- إلغاء عقود ما قبل التشغيل وتشغيل الشباب وتحويلها إلى منحة للبطالين.

3- تخصيص منحة شهرية لا تقل عن مبلغ 10.000 دج للمعاقين والعجزة والمكفوفين والمرأة الماكثة بالبيت.

4- رفع الحد الأدنى من الأجور إلى مبلغ 25.000 دج.

- انشغالات محلية :

1- تعاني ولاية أدرار تخلفا كبيرا وتدني مستوى التعليم خاصة في البلديات النائية.

2- استحداث معاهد واختصاصات جديدة بجامعة أدرار وخاصة الأدب الفرنسي الذي يعرف ضعفا في مستوى التعليم من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي.

3- نظرا إلى قلة الإطارات بالولاية نطلب من السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي تخصيص حصص للولاية في التخصصات التي تعاني الولاية نقصا كبيرا فيها.

4- مشكل الحالة المدنية، يعاني آلاف المواطنين الجزائريين عدم تسجيلهم في الحالة المدنية مما يحرمهم من التعليم والعمل.

د- في مجال الصحة :

نظرا إلى شساعة الولاية وصعوبة التنقل نلتمس من السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات إعادة النظر في المرسوم رقم 07-140 المؤرخ في 19 مايو 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وهذا بإضافة مؤسسات عمومية للصحة الجوارية في كل الدوائر، فهناك من يتنقل آلاف الكيلو مترات من أجل حقنة، وكذا توظيف أطباء مختصين وعامين نظرا إلى ضعف التغطية الصحية بالولاية كمثال :

- طبيب اختصاصي واحد لكل 15000 نسمة بينما المعدل الوطني يفرض طبيبا واحدا لكل 3000 نسمة.

- طبيب عام واحد لكل 2500 نسمة بأدرار والنسبة الوطنية طبيب واحد لكل 969 نسمة.

2- تعديل قانون الأحزاب بشكل يقضي فيه كل المرتزقة السياسيين الذين شوهوا العمل السياسي في الجزائر وحولوا أحزابهم إلى مؤسسات تجارية معفية من الضرائب.

3- منح الصلاحيات الكاملة للمنتخب الوطني والمحلي.

4- الارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني من أجل ترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن وتنميتها.

ب- الإصلاحات الاقتصادية :

إن الثروات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر تؤهلها لتنافس دول كثيرة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي إلا أننا نتحدث الآن عن مشاكل السكن والشغل وتوزيع قفة رمضان، عيب وعار أن نتحدث عن ذلك في سنة 2007.

1- لتفادي الكوارث المالية المتكررة في البنوك الخاصة والعمومية نقترح وضع ميكانيزمات وآليات عصرية وحديثة مبنية على أسس علمية لمراقبة المؤسسات المالية.

2- بناء اقتصاد قوي يعتمد على الثروة البشرية لا على ربع المحروقات بإنشاء مؤسسات وشركات ذات أسهم في الميادين الاقتصادية المختلفة (فلاحة وطاقة وصناعة وخدمات) تسير بالطرق العلمية الحديثة ثم تدرج هذه الشركات في البورصة لتسترجع الدولة رأسمالها الأولي.

وبذلك نتمكن من امتصاص فائض مدخرات المواطنين الذي يحدث فوضى في الاقتصاد الوطني.

3- منح رخص لبنوك إسلامية وفتح شبابيك للمعاملات الإسلامية بالبنوك العمومية.

4- منح الأولوية لقطاع الفلاحة والتربية الحيوانية في الاستثمار.

ج- في مجال التربية الوطنية :

1- إعادة العمل بنظام تكوين المعلمين والأساتذة بمعاهد مختصة قبل توظيفهم.

وعرض وجهة نظرنا تجاه برنامج الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته.

ونظرا إلى ضيق الوقت فقد ارتأينا التركيز على بعض المحاور حسب الأولوية، هذه الأولوية التي استقينها من كوننا مانزال نعيش بالقرب من وسطنا الاجتماعي الذي نحن جزء منه ومن استغلال المواطن الجزائري يوميا.

إن الأمر الذي لا يختلف فيه إثنان هو أن التنمية البشرية هي أساس كل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق عيش كريم في إطار مبدأ توازن الفرص والعدل في توزيع الثروة.

والحقيقة التي لا نخاف من إقرارها هي أن كثيرا من مناطق هذا الوطن ماتزال تعيش العزلة والتهميش، ناهيك عن الصراع من أجل البقاء، فعلى الأقل نخطو خطوات كنتك التي كانت في بعض البلدان الصديقة والتي كنا إلى وقت قريب في الخط نفسه معها، فمؤشرات التنمية في الجزائر ماتزال بعيدة كل البعد عن تلك التي نرجوها، كما لا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه أننا في الجبهة الوطنية الجزائرية نجتهد دوما لتعزيز الآليات التي توسع من صلاحيات الدولة ومهامها وتنظيمها وفي الوقت نفسه ترقية الحريات العمومية، فذلك أقرب إلى تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة وهذا لا نظنه يكون إلا إذا أمن المواطن على نفسه وممتلكاته واقتنع بنوعية الخدمة المقدمة من إدارته، فعلينا أن نعمل يدا بيد لمراجعة النصوص المتعلقة بقوانين الانتخاب والأحزاب السياسية والاجتماعية وجعلها تتماشى مع الوضع الذي وصلت إليه الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار تجديد الإدارة المحلية وتحسين أنماط التسيير المحلي وذلك بتزويد الجماعات المحلية بالإطارات الكفأة والنزبهة التي تكون ثمرة مؤسسات التكوين والتأهيل الإداري.

أما اقتصاديا فإننا في الجبهة الوطنية الجزائرية نسعى إلى تجاوز التداعيات التي عرفتها الجزائر من خلال التحولات الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية وتخفيف العبء عن المواطن وذلك عن طريق السعي الجاد لاستغلال مواردنا وطاقاتنا بشكل إيجابي يتيح للمواطن عيشا كريما في وطنه من خلال :

أولا/ توسيع مهام المنظومة المصرفية والمالية وإصلاحها وجعلها تتماشى مع آفاق التنمية وإشراكها في العملية

- جراح أسنان واحد لكل 10.000 نسمة بينما النسبة الوطنية جراح أسنان واحد لكل 3646 نسمة.

- صيدلي واحد لكل 15000 نسمة بالولاية بينما النسبة الوطنية صيدلي واحد لكل 5389 نسمة.

ه- في مجال البطالة والشغل :

قلة مناصب الشغل وندرتها بالولاية وإذا وفدت شركة إلى الولاية فتوظف من خارج الولاية.

و- في مجال الفلاحة :

منح الأولوية للفلاحة التقليدية ولنتمس من السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية رصد ميزانية للحفاظ على الفقاقير هذا الموروث الحضاري والاقتصادي حيث جف نصف عددها والباقي في الطريق إلى الجفاف.

وبسبب انسداد مجاري الفقاقير نلاحظ هجرة جماعية من بعض القرى وإصلاحها لا يكلف الدولة إلا القليل.

ي- في مجال الكهرباء والغاز :

وعدتم السيد رئيس الحكومة في الحملة الانتخابية بتخفيض تسعيرة الكهرباء إلا أن البرنامج لا يتحدث عن ذلك في مجال الفلاحة، فما هو مصير المواطن الذي لا قدرة...

الرئيس : شكرا السيد سليمان مولاي عمار، وأحيل الكلمة إلى السيد سيدي أحمد طاهر، فليتفضل.

السيد سيدي أحمد طاهر : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أتوجه أصالة عن نفسي ونيابة عن الجبهة الوطنية الجزائرية بالشكر الجزيل على إتاحة هذه الفرصة للمداخلة

إنجاز برامج لإخراج المواطن الغليزاني من التأخر في التنمية الولائية وكذا تمكين الشباب الغليزانيين من الوصول إلى إثبات مكانتهم الاجتماعية والمهنية والثقافية لكي لا يكونوا عرضة للآفات الاجتماعية، فهذا سعينا من أجل أن يكونوا جزائريين صالحين لعائلاتهم ووطنهم.

وفي النهاية، أرجو أن يتسع صدركم لاقتراحاتنا وتطلعاتنا التي تبقى اجتهادات قابلة للرد والانتقاد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكر السيد سيدي أحمد طاهر. كان هذا آخر متدخل في هذه الجلسة، نستأنف المناقشة يوم الثلاثاء في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا وذلك بإحالة الكلمة إلى السيد رمضان كرايب.

شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثالثة والعشرين ليلا**

الاقتصادية أو حتى الإشراف عليها عن طريق تشجيع الاستثمار الوطني غير المبني على المحاباة والرشوة وأصحاب الجاه وذلك لتسهيل أطره ووسائله،

ثانيا/ تحسين جاذبية الاقتصاد ورفع المستوى التنافسي على الأقل مع الدول المجاورة،

ثالثا/ منح الأولوية للمؤسسات العائلية الصغيرة والمتوسطة كأداة من شأنها أن تعطي قفزة نوعية للاقتصاد الوطني مع تشجيعها ودعمها ماديا ومعنويا،

رابعا/ محاربة البيروقراطية والمحسوبية كوسائل يمكن أن تعرقل الاستثمار والأداء الاقتصادي الفعال.

وحتى لا أطيل عليكم أيها السادة الكرام إننا في ولاية غليزان نسعى إلى تحقيق حظ لهذه الولاية الفتية من أجل جلب الاستثمار وتحقيق التنمية وإزالة كل المعوقات التي تقف دون تحقيق هذه المهمة، وذلك عن طريق إحداث فرص عمل للشباب العاطلين واستغلال موارد الدولة التي يبقى كثير منها دون استغلال، وهذا يدخل في إطار التنمية المستدامة للإقليم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة ومؤهلاتها.